الجمهورية العربية السورية

وزارة التعليم العالي

المعهد العالي لإدارة الأعمال

أثر كفاية رأس المال وفق معايير بازل II وبازل III في الأداء المالي للمصارف

(دراسة مقارنة في المصارف السورية التقليدية الخاصة)

The impact of capital adequacy according to Basel II and Basel III standards on the financial performance of banks

(A comparative study in the traditional Syrian private banks)

بحث أعد لنيل درجة ماجستير تأهيل وتخصص في إدارة الاعمال / الإدارة التنفيذية

التخصص: إدارة مالية

إعداد الطالب: نخلة المحفوض

الدكتورة المشرفة: منال الموصلي

2022

الشكر والتقدير

وفي هذا المقام لا يسعني الا أن أشكر كل من كان له بصمة في إنجاز عملي

أتقدم بخاص الشكر والعرفان الى علمها وعملها، الطيبة في خلقها وكرمها، استاذتي المشرفة الدكتورة (منال الموصلي)

وإلى كل أساتذتي في المعهد العالي لإدارة الاعمال لما قدموه من درر ثمينة في علوم الاقتصاد

و إلى إدارة بنك بيبلوس –سورية ، التي دعمت ولازالت تدعم العلم والمعرفة و تطوير الذات و تسعى دائماً للرقي بالعمل و تستحق كل الاحترام والتقدير

والى أصدقائي و زملائي الأوفياء... شكر بقدر الوفاء

إهـــداء

إلى من أفنى جسده لأعيش

إلى من زرع في نفسي حب المعرفة ومسك بيدي خطوة خطوة

إلى من جعلني اتمنى دوماً أن أكون كما يحب **إلى معلمي الأول " والدي الحبيب "**

إلى اسمى وجود في حياتي

إلى الراعية والرفيقة

إلى من ارتقي بدعائها **والدتي الحبيبة**

إلى توأم روحي

إلى القلب النقي المعطاء

إلى من تشاركني حياتي بحلوها و مرها

إلى من أحبها وتحبني بصدق **زوجتي الغالية مريم**

إلى النور الذي اضاء حياتنا

إلى النبض الذي أحيا به **ريتا وجبران روحي وقلبي**

إلى السند والعضد و الساعد

إلى من تشاركنا الطفولة **إخوتي نادين،أمجد، تميم**

الملخص

هدف البحث إلى دراسة أثر كفاية رأس المال وفق معايير بازل 2 وبازل 3 في الأداء المالي للمصارف التقليدية السورية الخاصة المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية، وتم حساب معدل كفاية رأس المال قبل وبعد معالجة أرباح القطع البنيوي غير المحققة من قبل المصارف، في حين تم قياس الأداء المالي من خلال مؤشر الربحية عبر معدل العائد على الأصول، ومؤشر السيولة عبر نسبة الأصول السائلة، وتم اعتماد المنهج الوصفي التحليلي، والاعتماد على القوائم المالية المنشورة الخاصة بالمصارف التقليدية السورية التي تم الإفصاح عنها للفترة الزمنية الممتدة من 2012-2021، وتم الاعتماد على برنامجي إكسل و Eviews في إجراء التحليلات الإحصائية المناسبة.

وتوصل البحث إلى نتائج أهمها:

- هناك أثر لكفاية رأس المال وفق معايير بازل 2 وبازل 3 قبل وبعد معالجة أرباح القطع البنيوي غير المحققة على مؤشر السيولة وفق نسبة الأصول السائلة.
- لا يوجد أثر لكفاية رأس المال وفق معايير بازل 2 قبل وبعد معالجة أرباح القطع البنيوي غير المحققة على مؤشر الربحية وفق نسبة معدل العائد على الأصول.
- هناك أثر لكفاية رأس المال وفق معايير بازل 3 قبل وبعد معالجة أرباح القطع البنيوي غير المحققة على مؤشر الربحية وفق نسبة معدل العائد على الأصول.

وأوصى البحث بالتوسع بالإقراض ضمن سياسة مخاطر ائتمانية حكيمة، ما سيسهم في زيادة الأرباح للمصارف و التي ستسهم في إطفاء الخسائر المدورة و تعزز الأموال الخاصة الاساسية وترفع سويتها من خلال احتجاز هذه الأرباح وتدويرها وبالتالي ارتفاع معدلات كفاية رأس المال إلى أن تصل للقدرة على القيام بتوزيعات أرباح مجزية على المساهمين، وأنه لابد للمصارف من زيادة رأس مالها الأساسي والمدفوع ليصبح بالحد الأدنى 10 مليار ليرة سورية.

الكلمات المفتاحية: معدل كفاية رأس المال، بازل2، بازل3، الربحية، السيولة.

Abstract

The research aimed to study the impact of capital adequacy according to Basel 2 and Basel 3 standards on the financial performance of the Syrian private traditional banks listed in the Damascus Securities Exchange, the capital adequacy ratio before and after processing the unrealized structural segment profits by banks, while the financial performance through the indicator Profitability through the rate of return on assets, the liquidity index through the ratio of liquid assets, and the descriptive analytical approach was adopted, and on the published financial statements of the Syrian traditional banks that were disclosed for the time period from 2012-2021, and the Excel and Eviews programs were accredited in conducting the analyzes appropriate statistics.

The research reached the most important results:

-There is an impact of capital adequacy according to Basel 2 and Basel 3 standards before and after processing the unrealized structural block profits on the liquidity index according to the ratio of liquid assets.

-There is no impact of capital adequacy according to Basel 2 standards before and after processing the unrealized structural segment profits on the profitability index according to the rate of return on assets.

-There is an impact of capital adequacy according to Basel 3 standards before and after processing the unrealized structural segment profits on the profitability index according to the rate of return on assets.

The research recommended expanding lending within a prudent credit risk policy, which will contribute to increasing profits for banks, which will contribute to extinguishing retained losses and enhance basic private funds and raise their level by retaining and rotating these profits and thus raising capital adequacy rates until they reach the ability to make dividends Rewarding for shareholders, and that banks must increase their basic and paid-in capital to become at a minimum of 10 billion Syrian pounds.

Key words: capital adequacy ratio (CAR), Basel 2, Basel 3, profitability (ROA), liquidity (LAR).

قائمة المحتويات

التسمية	رقم الصفحة
الملخص	ث
Abstract	ج
الفصل الأول: الإطار العام للبحث	1
1-1- مقدمة.	2
1-2- مشكلة البحث.	3
1-3- أهمية البحث.	5
1-4- أهداف البحث.	5
1-5- متغيرات البحث.	6
1-6- منهج البحث.	7
1-7- مجتمع وعينة البحث.	8
1-8- مصادر جمع البيانات وفترة الدراسات.	8
1-9- حدود البحث	8
الإطار النظري للبحث: معايير بازل والأداء المالي للمصارف	9
المبحث الأول: كفاية رأس المال وفق معايير بازل 2-3 والأداء المالي	10
مقدمة.	11
2-1-1- أهمية معدل كفاية رأس المال في الأداء المصرفي.	12
2-1-2- المتطلبات القانونية لكفاية رأس المال وفق بازل 2	13
2-1-3- المتطلبات القانونية لكفاية رأس المال وفق بازل 3.	18
2-1-4- المقارنة بين بازل 2 وبازل 3 بخصوص كفاية رأس المال.	20
2-1-5- أهم مؤشرات الأداء المالي.	24
2-1-6-الربحية من منظور بازل.	30
2-1-7- السيولة من منظور بازل.	31
خلاصة.	32
المبحث الثاني: دراسة العلاقة بين معدل كفاية رأس المال والأداء المالي في	34

المصارف السورية	
مقدمة	35
2-2-1- تطور معدل كفاية رأس المال في المصارف السورية التقليدية الخاصة المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية.	35
2-2-2- الدراسة التفصيلية لتطور كفاية رأس المال للمصارف الخاصة التقليدية ضمن القطاع المصرفي.	40
2-2-3- الدراسة التفصيلية لتطور السيولة والربحية للمصارف الخاصة التقليدية ضمن القطاع المصرفي.	48
الخلاصة.	52
الفصل الثالث: الدراسة العملية	54
3-1- متغيرات الدراسة.	55
3-2- الاحصاءات الوصفية المستخدمة في الدراسة.	56
3-3- اختبار استقرارية السلاسل الزمنية.	57
3-4- بناء النماذج القياسية واختبار الأسئلة البحثية.	62
3-5- النتائج.	82
3-6- التوصيات.	82
المراجع	87

قائمة الجداول

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
1	الجدول (2-1) نسب حماية المصارف من الآثار السلبية لتقلبات الدورات المالية والاقتصادية	22
2	الجدول رقم (2-2) بالمصارف التقليدية الخاصة المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية	35
3	الجدول (2-3) مقارنة بين متوسط كفاية رأس المال وفق بازل 2 وبازل 3 للمصارف المبحوثة	41
4	الجدول (2-4) مقارنة بين متوسط كفاية رأس المال وفق بازل 2 وبازل 3 للمصارف المبحوثة	45
5	الجدول (2-5) نسب الاصول السائلة و معدل العائد على الاصول لمصارف الفئة الأولى	49
6	الجدول (2-6) نسب الاصول السائلة و معدل العائد على الاصول لمصارف الفئة الثانية	52
7	الجدول (3-1) المتغيرات المستقلة والمتغيرات التابعة	55
8	الجدول (3-2) الاحصاءات الوصفية لمتغيرات البحث	56
9	الجدول (3-2) دراسة استقرارية سلسلة الفرق بين نسبة رأس المال التي تحتفظ بها البنوك بشكل فعلي وبين معدل كفاية رأس المال المقرر من قبل لجنة بازل2	59
10	الجدول (3-3) دراسة استقرارية سلسلة الفرق بين نسبة رأس المال التي تحتفظ بها البنوك بشكل فعلي وبين معدل كفاية رأس المال المقرر من قبل لجنة بازل 3	60
11	الجدول (3-4) استقرارية سلسلة (العائد على الأصول)	61
12	الجدول (3-5) استقرارية سلسلة (نسبة الاصول السائلة)	62
13	الجدول (3-6) نموذج الانحدار المتعدد للسؤال الفرعي الأول	65
14	الجدول (3-7) نموذج الآثار الثابتة للسؤال الفرعي الأول	66
15	الجدول (3-8) اختبار Redundant Fixed Effects Tests	67
16	الجدول (3-9) نموذج الانحدار المجمع للتساؤل الفرعي الثاني	69
17	الجدول (3-10) نموذج الآثار الثابتة المجمع للتساؤل الفرعي الثاني	71
18	الجدول (3-11) ختبار Redundant Fixed Effects Tests	71

19	الجدول (3-12) نموذج الانحدار المجمع للتساؤل الفرعي الأول	73
20	الجدول (3-13) نموذج الآثار الثابتة للتساؤل الفرعي الأول	74
21	الجدول (3-14) اختبار Redundant Fixed Effects Tests	75
22	الجدول (3-15) نموذج الانحدار المجمع للتساؤل الفرعي الثاني	79
23	الجدول (3-16) نموذج الانحدار المجمع للتساؤل الفرعي الثاني	80
24	الجدول (3-17) اختبار Redundant Fixed Effects Tests	81

قائمة الأشكال

الرقم	التسمية	الصفحة
1	الشكل (2-1) محاور اتفاقية بازل 3	20
2	الشكل (2-2) تطور معدل كفاية رأس المال الوسطي لعينة المصارف السورية خلال الفترة المدروسة	36
3	الشكل (2-3) كفاية رأس المال مع تغيير طريقة تضمين فروقات تقييم مركز القطع البنيوي للمصارف المبحوثة	38
4	الشكل (2-4) تطور فروقات تقييم مراكز القطع البنيوي لمصارف ضمن فترة الدراسة	39
5	الشكل (2-5) الفروق بيانياً لوسطي معدلات الكفاية لهذه الفئة	43
6	الشكل (2-6) معدل الفرق عن الحد الأدنى المطلوب لكفاية رأس المال للمصارف ضمن الفئة الأولى بعد استبعاد فروقات تقييم القطع البنيوي	44
7	الشكل (2-7) الفروق بيانياً لوسطي معدلات الكفاية لهذه الفئة	46
8	الشكل (2-8) معدل الفرق عن الحد الأدنى المطلوب لكفاية رأس المال للمصارف ضمن الفئة الثانية بعد استبعاد فروقات تقييم القطع البنيوي	47
9	الشكل (2-9) وسطي نسبة الأصول السائلة (LAR) ووسطي نسبة العائد على الأصول (ROA) للفئة الأولى	48
10	الشكل (2-10) وسطي نسبة الأصول السائلة (LAR) ووسطي نسبة العائد على الأصول (ROA) للفئة الثانية	51
11	الشكل (3-1) اختبارات الاستقرارية الخاصة بالمتغيرات البحث	57
12	الشكل (3-2) اختبار التوزع الطبيعي للبواقي لمتغيرات السؤال الفرعي الأول	68
13	الشكل (3-3) توزع قيم البواقي تتوزع ضمن حدود مجال الثقة	68
14	الشكل (3-4) اختبار مجال الثقة لميل وثابت معادلة الانحدار	69
15	الشكل (3-5) اختبار التوزع الطبيعي للبواقي لمتغيرات السؤال الفرعي الأول	76
16	الشكل (3-6) توزع قيم البواقي تتوزع ضمن حدود مجال الثقة	77
17	الشكل (3-7) اختبار مجال الثقة لميل وثابت معادلة الانحدار	78

الفصل الأول

الإطار العام للبحث

1-1- مقدمة.

1-2- مشكلة البحث.

1-3- أهمية البحث.

1-4- أهداف البحث.

1-5- متغيرات البحث.

1-6- منهج البحث.

1-7- مجتمع وعينة البحث.

1-8- مصادر جمع البيانات وفترة الدراسات.

1-9- حدود البحث.

1-1- مقدمة:

في ظل التطورات التي تشهدها الأسواق العالمية والعربية في مجال المعاملات المالية أصبحت البنوك أكثر عرضة للمخاطر، فإن ضعف النظام البنكي في بلد ما يمكن أن يؤدي إلى المساس باستقرار النظام المالي العالمي وحدوث أزمة مالية عالمية. ولذلك أصبحت عملية إقرار معايير موحدة، تكون ملزمة لكافة البنوك، من محط اهتمام المجموعة الدولية وعلى رأسها لجنة بازل للرقابة المصرفية، والتي قامت بتعديل اتفاقيتها الثانية بعد الأزمة المالية العالمية الأخيرة (أزمة الرهن العقاري)، وذلك بهدف تحسين ملاءة المصارف والارتقاء بأساليب تسيير المخاطر مع ضمان استقرار النظام المالي، وذلك من خلال إصدار اتفاقية بازل III .

من ناحية أخرى، تلجأ المصارف العالمية قبل بناء أية علاقة مع مصارف أخرى إلى دراسة مدى صلابة و متانة رأسمال المصرف الآخر في وجه المخاطر المحتملة ومدى قدرة المصرف على إدارة سيولته وذلك وفقاً لتوصيات لجنة بازل، وذلك لتجنب أية خضات أو أزمات قد تؤثر على المصرف القائم بالدراسة.

يجب أن يكون رأس المال هذا كافياً لحماية المودعين في المؤسسات المالية والأطراف المقابلة من مخاطر قائمة المركز المالي وخارج قائمة المركز المالي للمؤسسة. ويأتي على رأس القائمة مخاطر الائتمان والتشغيل والسوق، وليس من المستغرب أن البنوك مطالبة بتخصيص رأس المال لتغطية هذه المخاطر الرئيسية الثلاثة. ويجب تصميم معايير رأس المال للسماح للشركة بامتصاص خسائرها ، وفي أسوأ الأحوال ، للسماح للشركة بإنهاء أعمالها دون خسارة للمستهلكين والأطراف المقابلة ودون تعطيل الأداء المنظم للأسواق المالية.

ويعد مؤشري السيولة والربحية من أهم المؤشرات التي تعنى المصارف بتحقيقها، لما لها من دور كبير في عكس الواقع الحقيقي للأداء المالي للمصارف، وأيضاً، لما لها من دور كبير في جذب المستثمرين للتعامل مع الأوراق المالية المصدرة عن المصرف في سوق الأوراق المالية، وعليه فإن من الضرورة بمكان أن يقوم المصرف بتحديد رأس ماله في ضوء هذين المؤشرين، بحيث يحافظ على السيولة المطلوبة لمواجهة الالتزامات المتعددة من جهة، ويستمر في تحقيق الربحية من جهة أخرى.

1-2- مشكلة البحث:

المصارف السورية الخاصة لازلت تعتمد تطبيق بازل 2 حيث تمكنت هذه المصارف من المحافظة على استقرارها وملاءتها المالية وفق بازل 2 وبشكل خاص خلال الفترة السابقة (فترة الأزمة السورية) مدعومة بقرارات مصرف سورية المركزي التي ساعدت على التخفيف من حدة الأزمة، وخاصة عندما سمح للمصارف الخاصة **باعتماد أرباح إعادة تقييم مركز القطع البنيوي الغير محققة ضمن رأس المال الأساسي عند احتساب معدل كفاية رأس المال .**

تم اعتماد العام 2019 من قبل لجنة بازل كموعد نهائي لتطبيق توصيات بازل3 –موعد قابل للتمديد بقرارات من مركزيات بعض الدول–، وحيث أنه لتاريخه لم يتم تطبيق توصيات بازل3 على المصارف السورية، و إمكانية التطبيق لاتزال قيد الدراسة في مصرف سورية المركزي.

وعلى اعتبار أن سورية حالياً في بداية مرحلة التعافي وأنها مقبلة على مرحلة إعادة الإعمار، وبالتالي سوف تشهد إعادة تعاون مع مصارف خارجية بهدف نقل رؤوس الأموال للمشاريع التنموية ستستقطب للمرحلة القادمة.

لذلك على المصارف السورية أن تكون مؤهلة لتعكس مدى التزامها بتطبيق التوصيات الدولية الموحدة لبازل3 و مدى تحقيقها للنسب و المتطلبات بحدها الأدنى، مما يفتح لها آفاق و مجالات التعاون مع أكبر المصارف الخارجية وكسب ثقتها و ما سيؤثر إيجاباً على تحسين مؤشرات الربحية و الأداء لديها و ينعكس إيجابيا على الناتج المحلي الإجمالي و الدخل القومي للبلد.

فجاءت هذه الدراسة للإجابة على التساؤلين الرئيسين التاليين:

التساؤل الرئيس الأول: هل تؤثر كفاية رأس المال وفق معايير بازل 2 في الأداء المالي للمصارف السورية التقليدية الخاصة وذلك قبل وبعد معالجة أرباح القطع البنيوي غير المحققة؟

ويتفرع عنه الأسئلة الفرعية التالية:

1. هل تؤثر كفاية رأس المال وفق معايير بازل 2 في سيولة المصارف السورية التقليدية الخاصة وذلك قبل وبعد معالجة أرباح القطع البنيوي غير المحققة؟
2. هل تؤثر كفاية رأس المال وفق معايير بازل 2 في ربحية المصارف السورية التقليدية الخاصة وذلك قبل وبعد معالجة أرباح القطع البنيوي غير المحققة؟

التساؤل الرئيس الثاني: هل تؤثر كفاية رأس المال وفق معايير بازل 3 في الأداء المالي للمصارف السورية التقليدية الخاصة وذلك قبل وبعد معالجة أرباح القطع البنيوي غير المحققة؟

ويتفرع عنه الأسئلة الفرعية التالية:

1. هل تؤثر كفاية رأس المال وفق معايير بازل 3 في سيولة المصارف السورية التقليدية الخاصة وذلك قبل وبعد معالجة أرباح القطع البنيوي غير المحققة؟
2. هل تؤثر كفاية رأس المال وفق معايير بازل 3 في ربحية المصارف السورية التقليدية الخاصة وذلك قبل وبعد معالجة أرباح القطع البنيوي غير المحققة؟

1-3- أهمية البحث:

تنبثق أهمية البحث من أهمية أثر كفاية رأس المال وفق معايير بازل 2 و 3 بخصوص كفاية رأس المال في التأثير على أداء المصارف في جانبي السيولة والربحية، حيث تبرز القيمة المضافة للبحث من خلال الطريقة التي سيتم بها حساب معدل كفاية رأس المال في حالتين هما قبل ومع الاخذ بعين الاعتبار أرباح القطع البنيوي، وحيث لم تقم أية دراسة سابقة بتطبيق هذه الطريقة على حد علم الباحث.

1-4- أهداف البحث:

يهدف البحث إلى تحقيق النقاط التالية:

الهدف الرئيس الأول: بيان فيما إذا كانت كفاية رأس المال وفق معايير بازل 2 تؤثر في الأداء المالي للمصارف السورية التقليدية الخاصة وذلك قبل وبعد الأخذ بعين الاعتبار أرباح القطع البنيوي غير المحققة.

ويتفرع عنه هدفين فرعيين هما:

1. بيان فيما إذا كانت كفاية رأس المال وفق معايير بازل 2 تؤثر في سيولة المصارف السورية التقليدية الخاصة وذلك قبل وبعد معالجة أرباح القطع البنيوي غير المحققة؟

2. بيان فيما إذا كانت كفاية رأس المال وفق معايير بازل 2 تؤثر في ربحية المصارف السورية التقليدية الخاصة وذلك قبل وبعد معالجة أرباح القطع البنيوي غير المحققة؟

الهدف الرئيس الثاني: بيان فيما إذا كانت كفاية رأس المال وفق معايير بازل 3 تؤثر في الأداء المالي للمصارف السورية التقليدية الخاصة وذلك قبل وبعد الأخذ بعين الاعتبار أرباح القطع البنيوي غير المحققة.

ويتفرع عنه هدفين فرعيين هما:

1. بيان فيما إذا كانت كفاية رأس المال وفق معايير بازل 3 تؤثر في سيولة المصارف السورية التقليدية الخاصة وذلك قبل وبعد معالجة أرباح القطع البنيوي غير المحققة؟
2. بيان فيما إذا كانت كفاية رأس المال وفق معايير بازل 3 تؤثر في ربحية المصارف السورية التقليدية الخاصة وذلك قبل وبعد معالجة أرباح القطع البنيوي غير المحققة؟

1-5- متغيرات البحث:

تتمثل متغيرات البحث في:

- **المتغير المستقل: نسبة كفاية رأس المال:** وتعرف **بحسب مجلس النقد والتسليف** في سورية بأنها النسبة الناتجة عن قسمة الأموال الخاصة الصافية الظاهرة في البسط إلى مجموعة العناصر التالية الظاهرة في المقام وهي: مخاطر الائتمان، مخاطر السوق، المخاطر التشغيلية. ويجب أن لا تتدنى نسبة 8% بحسب بازل 2، في حين أنه بحسب بازل 3 يجب أن لا تتدنى عن 10.5% .
- **المتغير التابع:** ويتمثل في الأداء المالي للمصارف.

ويشتق عنه متغيرين تابعين فرعيين هما:

- مؤشر الربحية (Profitability indicator): أحد مؤشرات الأداء المالي للمصارف، ويقيس هذا المؤشر كفاءة إدارة المصرف في استغلال مواردها استغلالاً أمثلاً، وبالتالي، يقيس مستوى أدائها المالي ، بحيث يعكس الكفاءة المالية للمؤسسة، وسيعبر عنه بالدراسة من خلال معدل العائد على الأصول على اعتبار أن موارد البنك ناتجة بالدرجة الأولى عن استثمارها للأصول المالية من ودائع و أوراق مالية:

معدل العائد على الأصول = صافي الربح / إجمالي الأصول

- مؤشر السيولة (liquidity indicator): هو أحد المؤشرات الهامة في متابعة السيولة المالية للمصارف، خاصةً عند تعرضها للأزمات، فهو يستخدم لتقييم المركز الائتماني للمصرف، ويعتبر من المؤشرات الهامة في تقييم أدائها المالي وقدرتها على الإيفاء بالتزاماتها وتمويل الزيادة في جانب الأصول، دون الاضطرار إلى تسييل موجودات بأسعار غير عادلة أو اللجوء إلى مصادر أموال ذات كلفة عالية، وسيتم اعتماد **نسبة الاصول السائلة** لقياس مؤشر السيولة.

نسبة الاصول السائلة = الاصول السائلة / إجمالي الودائع

1-6- منهج البحث:

اعتمد الباحث على المنهج الوصفي التحليلي لأنه يناسب الظاهرة موضوع الدراسة وهي معرفة أثر كفاية رأس المال وفق معايير بازل 2 وبازل 3 في الأداء المالي للمصارف السورية التقليدية الخاصة، حيث قام الباحث في هذه الدراسة باستخدام أسلوب التحليل للقوائم المالية للمصارف الخاصة السورية والتي تم الإفصاح عنها.

1-7- مجتمع وعينة البحث:

يتمثل مجتمع وعينة البحث بالمصارف السورية التقليدية الخاصة جميعها.

1-8- مصادر جمع البيانات وفترة الدراسات:

تم الحصول على البيانات من مصادر داخلية متمثلة بالتقارير الدورية الصادرة عن سوق دمشق للأوراق المالية، وبيانات مصرف سورية المركزي،

وتمثلت فترة الدراسة في الفترة الزمنية الممتدة من عام 2012 ولغاية عام 2021.

1-9- حدود البحث:

- الحدود الموضوعية: نسبة كفاية رأس المال وفق معايير بازل 2-3، الأداء المالي.
- الحدود المكانية: المصارف السورية المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية.
- الحدود الزمانية: سيتم تطبيق الفترة الزمنية: 2012-2021 بالنسبة لنسبة كفاية رأس المال وفق معايير بازل 2 وبازل 3.

الإطار النظري للبحث

معايير بازل والأداء المالي للمصارف

المبحث الأول: كفاية رأس المال وفق معايير بازل 2-3 والأداء المالي.

المبحث الثاني: دراسة العلاقة بين معدل كفاية رأس المال والأداء المالي في المصارف السورية.

المبحث الأول

كفاية رأس المال وفق معايير بازل 2-3 والأداء المالي

مقدمة.

2-1-1- أهمية معدل كفاية رأس المال في الأداء المصرفي.

2-1-2- المتطلبات القانونية لكفاية رأس المال وفق بازل 2

2-1-3- المتطلبات القانونية لكفاية رأس المال وفق بازل 3.

2-1-4- المقارنة بين بازل 2 وبازل 3 بخصوص كفاية رأس المال.

2-1-5- أهم مؤشرات الأداء المالي.

2-1-6-الربحية من منظور بازل.

2-1-7- السيولة من منظور بازل.

خلاصة.

مقدمة:

إن الصناعة المصرفية وما تتطلبه من مبادئ للإدارة والرقابة عليها قد عرفت تطوراً كبيراً خلال ربع القرن الماضي، حيث لعبت لجنة بازل للرقابة المصرفية دوراً رائداً في صقل هذه التطورات بالكيفية التي تخدم الصناعة المصرفية، وكانت البداية في إصدار اتفاقية بازل1، والتي كان الهدف منها تطوير حزمة من المعايير الجديدة لكفاية رأس المال وللرقابة المصرفية، التي ينبغي أن تسود في النظام المصرفي الدولي، وقد جاءت هذه الإجراءات نتيجة التنسيق الجيد بين البنوك المركزية لمجموعة الدول العشر، بغرض تحقيق المنافسة السليمة بينها، ومن ثم تحول ذلك إلى معيار للسلامة المالية للمصارف، وأصبح التوافق على هذه الشروط عنصراً في تحديد الجدارة الائتمانية للدول ومصارفها.

ويعتقد البعض أن الاهتمام بموضوع كفاية رأس المال يعود إلى أزمة الديون العالمية في بداية الثمانينات من القرن الماضي، حيث يعتبره السبب الحقيقي و الوحيد لصدور مقررات بازل المعروفة باسم بازل 1 و الواقع أن الاهتمام بكفاية رأس المال يعود إلى فترة طويلة قبل ذلك، ففي منتصف القرن التاسع عشر، صدر قانون لبنوك الولايات المتحدة الأمريكية يحدد الحد الأدنى لرأس مال كل بنك وفقا لعدد السكان في المنطقة التي يعمل فيها. وفي منتصف القرن العشرين زاد اهتمام السلطات الرقابية عن طريق وضع نسب مالية تقليدية مثل حجم الودائع إلى رأس المال و حجم رأس المال إلى إجمالي الأصول، و لكن هذه الطرق فشلت في إثبات جدواها خاصة في ظل اتجاه البنوك نحو زيادة عملياتها الخارجية، و على وجه التحديد البنوك الأمريكية و اليابانية.

2-1-1- أهمية معدل كفاية رأس المال في الأداء المصرفي:

تم النظر إلى معدل كفاية رأس المال على أنه من أهم المؤشرات الفنية للملاءة المالية في القطاع المالي، حيث أنه يظهر حجم رأس المال الذي يحتفظ به المصرف كنسبة مئوية من مجموع أصوله المرجحة بالمخاطر، بحيث يدل هذا المعدل على متانة المركز المالي للمصرف، كما ويساهم بشكل كبير على استقرار النظام المصرفي العالمي، من خلال إزالة التفاوت في قدرة المصارف على المنافسة، وتعزيز ثقة المودعين به (أبو رحمة، 2007، ص 2).

حيث أن القاعدة الأساسية في عمل المصارف هو الاحتفاظ برأس مال مناسب لمواجهة حالات عدم التأكد المتربطة بنطاق نشاطه، وذلك بشكل متكافئ مع طبيعة وحجم المخاطر المرتبطة بهذه النشاطات، وعليه فإن تحديد حجم رأس المال ضروري لمواجهة المخاطر المصرفية، كما ويمثل تحدياً هاماً لكل السلطات الرقابية والمصارف على حدٍ سواء، لأن المستويات المنخفضة من رأس المال تعني عدم قدرة المصرف على مواجهة الخسائر والأحداث غير المتوقعة، كما أن احتفاظ المصرف برأس مال يفوق احتياجاته بالإضافة إلى عدم الكفاءة في استخدامه وتوظيفه سيؤثر سلباً على معدلات الربحية لديه (داود، 2017، ص 51).

وقد وجد في جميع اتفاقيات بازل والتي تركز أساساً على مبدأ كفاية رأس المال عند إصدار المعايير المتعلقة بذلك، وهذا المصطلح يراد به توضيح العلاقة بين مصادر رأس مال المصرف والمخاطر التي تتعرض لها موجوداته، أو أية عمليات قد ينفذها المصرف، وهي تعبر كذلك عن قدرة المصرف على الوفاء بالتزاماته، أو مواجهة أية خسائر قد تتعرض لها المصارف، حيث تم اعتبار معدل كفاية رأس المال أداةً لقياس ملاءة المصرف وقدرته على مواجهة المخاطر العديدة،

والتي فندتها مقررات لجنة بازل في مخاطر الائتمان والمخاطر التشغيلية ومخاطر السوق. (Alexander, Sheedy, 2008, p 173).

2-1-2- المتطلبات القانونية لكفاية رأس المال وفق بازل 2:

تمثل متطلبات بازل2 الحديثة لكفاية رأس المال خطوة عملاقة في الاتجاه الصحيح على الرغم من صعوبة تحقيقها، حيث أنها تفرض ضغطاً عالياً على المصارف لدعم رسملتها ونسب كفاية رأس المال، كما تفرض على المصارف العمل على تطوير إدارة المخاطر وسياساتها الداخلية (بروسلي، 2008، ص 22).

وبالنسبة لكفاية رأس المال، فإنه يعد من العوامل المهمة الواجب مراعاتها في تكوين رأس المال المصرفي، حيث وضح (تومي، 2008، ص 68) أن مقررات لجنة بازل 2 أوجبت مراعاة النقاط التالية بخصوص كفاية رأس المال وهي:

- ✓ مستوى معيار كفاية رأس المال ونوعيته (أساسي/ مساند) ومدى سلامة المركز المالي للمصرف.
- ✓ مقدرة إدارة المصرف على جذب الموارد الإضافية لتدعيم رأس المال سواءً من كبار المساهمين أو من غيرهم عند الحاجة.
- ✓ طبيعة وحجم وتطور الأصول والالتزامات العرضية غير المنتظمة ومدى كفاية المخصصات اللازم تكوينها لهذه الأصول وغيرها من التزامات محتملة.
- ✓ مستوى المخاطر التي يتعرض لها المصرف.
- ✓ هيكل الأصول والالتزامات أخذةً في الاعتبار مخاطر التركز.
- ✓ نوعية المخاطر الناتجة عن العمليات خارج الميزانية (الالتزامات العرضية والارتباطات).

- ✓ حجم الأرباح ومدى استمرارية العناصر المولدة لها، ومدى ملاءمة ما يوزع منها نقداً وما يحتجز لتدعيم عناصر رأس المال.
- ✓ معدلات النمو في حجم الأصول وخطط المصرف المستقبلية في هذا المجال وإمكانيات تحقيق ذلك.

وبالعودة إلى مقررات بازل 2 بخصوص كفاية رأس المال، فقد تم وضع مكونات كفاية رأس المال المصرفي، حيث هناك استبعادات من رأس المال الأساسي عند حساب معيار كفاية رأس المال كما جاءت في اتفاقية بازل 2، حيث يتم استبعاد: الشهرة+ الاستثمارات في المصارف والمؤسسات المالية التابعة+ الاستثمارات المتبادلة في رؤوس أموال المصارف أما غير المتبادلة فقد تترك للسلطات التي تتولى الرقابة تقرير خصمها أو عدم خصمها (تومي، 2009، ص 81).

بحيث أصبح الإطار الجديد لكفاية رأس المال المصرفي يحسب وفقاً للمعادلة التالية:

رأس المال المصرفي لمعيار الكفاية= رأس المال الأساسي + رأس المال المساند

وعليه فإن رأس المال طبقاً لاتفاقية بازل 2 أصبح يتكون من مجموعتين هما:

- المجموعة الاولى: وتسمى رأس المال الأساسي Core Capital: والذي يتكون من رأس المال المدفوع + الاحتياطات + الأرباح غير الموزعة.
- المجموعة الثانية: تسمى رأس المال المساند Supplementary Capital: وتتكون من الاحتياطات غير المعلنة+ احتياطات إعادة تقييم الأصول+ المخصصات المكونة

لمواجهة أي مخاطر غير محددة+ القروض المساندة + أدوات رأسمالية أخرى الاسهم الممتازة والسندات.

وفي هذا السياق، فقد حددت لجنة بازل 2 بأن لا تزيد نسبة المخصصات العامة كحد أقصى عن 1.25% من الأصول الخطرة، وقد ترتفع النسبة استثنائياً ومؤقتاً إلى 2%.

وأوضح (عبد العال، 2003، ص 131) و (الخطيب، 2005، ص 33) مكونات رأس المال المساند وفق الآتي:

1. **الاحتياطات غير المعلنة Undisclosed Reserves:** وهي الاحتياطات التي يعبر عنها من خلال حساب الأرباح والخسائر دون أن تظهر ضمن عناصره عند الإفصاح عن بياناته من خلال النشر في الصحف، ولكن بشرط أن تكون مقبولة من السلطة الرقابية، وهذه الاحتياطات تختلف عما يسمى بالاحتياطات السرية التي لا تظهر لها قيم في الميزانية، والتي تنشأ نتيجة تقييم الأصول بأقل من قيمتها الجارية، وكمثال على ذلك (إهتلاك قيمة مباني المصرف في سنة اقتنائها رغم أن عمرها الافتراضي يمتد إلى سنوات عديدة).
2. **احتياطيات إعادة تقييم الأصول Revaluation of Reserves:** حيث تم التعرف عليها عندما يتم تقييم مباني المصرف والاستثمارات في الأوراق المالية بقيمتها الحالية أو الجارية بدلاً من قيمتها الدفترية، وهنا اشترطت مقررات بازل 2 أن يكون إعادة تقييم الأصول مبني على أساس تقييم معقول، وأن يتم تخفيض فروق التقييم بنسبة 55% للتحوط ضد مخاطر تقلب أسعار هذه الأصول في السوق، واحتمالات خضوع هذه

الفروق عند تحققها بالبيع للضريبة، كما رفضت لجنة بازل إدراج الاحتياطات الناجمة عن إعادة تقييم العقارات ضمن رأس المال المساند.

3. **المخصصات المكونة لمواجهة أي مخاطر عامة غير محددة General Provisions:** هنا تم اعتبار المخصصات المكونة لمواجهة أي مخاطر عامة غير محددة في حكم الاحتياطيات، حيث لا تواجه هذه المخصصات هبوط محدود في قيمة أصول بذاتها ويشترط أن تكون غير مخصصة لتغطية خسائر في موجودات محددة، أي خسائر محتملة في المستقبل.
4. **القروض المساندة Subordinated Term Debt:** واعتبرت مقررات بازل 2 هذا النوع من القروض الذي يطرح على صورة سندات محددة الأجل لكي تكون ضمن عناصر رأس المال المساند، كما ويشترط في هذه القروض المساندة أن لا يزيد أجلها عن خمسة سنوات، وعلى أن يخصم 20% من قيمتها كل سنة من السنوات الخمس الأخيرة عن أجلها، والحكمة واضحة من ذلك في إطار السعي نحو تخصيص الاعتماد على هذه القروض كأحد مكونات رأس المال المساند كلما اقترب أجل استحقاقها.
5. **أدوات رأسمالية أخرى Hybrid capital instruments:** وهذه الأدوات تجمع بين خصائص حقوق المساهمين والقروض من هؤلاء، حيث تتسم بالمشاركة في تحمل خسائر المصرف إذا حدثت، ومن ناحية أخرى، فهي غير قابلة للاستهلاك، وهذا ما يميزها عن المكونات الأخرى لرأس المال المساند مثل الأسهم وأدوات الدين، وتكون مدفوعة بالكامل وغير قابلة للاسترداد.

وأضاف (عبد العزيز، مرايمي، 2008، ص 16-17) أنه وبحسب مقررات بازل 2، فقد تم وضع مجموعة من القيود على عناصر رأس المال المساند وهي:

- ألا تتعدى عناصر رأس المال المساند في مجموعها عن 100% من عناصر رأس المال الأساسي، والهدف هو تدعيم عناصر رأس المال الأساسي كونه الدعامة الممثلة لحقوق المساهمين التي تعود عامةً لمواجهة أي خسائر تفوق قدر المخصصات القائمة وقبل المساس بحقوق المودعين.
- إخضاع احتياطات إعادة تقييم الأصول إلى خصم نسبة 55% من قيمتها للاحتياط والتحوط من مخاطر تقلب أسعار هذه الأصول في السوق، واحتمالات خضوع هذه الفروق للضريبة عند تحققها بالبيع عند احتسابها ضمن رأس المال المساند.
- أن يكون الحد الأقصى للمخصصات المكونة لمواجهة أي مخاطر غير محددة هو 1.25% من الأصول والالتزامات العرضية الخطرة مرجحة بأوزان.
- أن يكون الحد الأقصى للقروض المساندة 50% من رأس المال الأساسي، بهدف عدم تركيز الاعتماد على هذه القروض.

وعليه يصبح معدل كفاية رأس المال حسب مقررات لجنة بازل 2وفق الآتي:

$$\frac{\text{رأس المال (الأولى الشريحة + الشريحة الثانية)}}{\text{مجموع الأصول و البنود داخل و خارج الميزانية المرجحة بأوزان المخاطر}} \geq 8\%$$

وفي عام 1996، تم إدخال تعديلات على مقررات بازل 2، الهدف منها إيجاد منهج أكثر شمولية لمعالجة مخاطر من خلال إدراج العديد من المخاطر لم تكن متضمنة من قبل، وإيجاد نماذج اختبار جديدة أكثر ملائمة للتطبيق في المصارف على كافة مستوياتها (تومي، 2009، ص 92).

حيث تم احتساب معدل كفاية رأس المال وفقاً للمقررات الجديدة وفق المعادلة التالية:

$$\frac{\text{(الشريحة الأولى+الشريحة الثانية+الشريحة الثالثة)}}{\text{مجموع الأصول و البنود داخل و خارج الميزانية المرجحة بأوزان المخاطر +12.5(مخاطر السوق+مخاطر التشغيل)}} \geq 8\ \%$$

حيث أبقت التعديلات على كل من التعريف الحالي لرأس المال، والحد الأدنى لمتطلبات رأس المال إلى الأصول المرجحة بأوزان مخاطرها بنسبة 8%.

إذن كان التعديل في سبيل الوصول إلى معدل كفاية رأس المال، قياس كل من مخاطر الائتمان، ومخاطر السوق، ومخاطر التشغيل، وبفضل هذه التعديلات، تم إدراج مخاطر التشغيل، كما استحدثت طرق جديدة لتقييم المخاطر الفعلية التي تتعرض لها المصارف، بحيث يكون معدل كفاية رأس المال أكثر واقعية واتساقاً مع حجم المخاطرة (الخطيب، 2005، ص 41).

وفي سورية تم اعتماد مقررات لجنة بازل 2 فيما يتعلق باحتساب نسبة كفاية رأس المال من خلال قرار مجلس النقد والتسليف رقم 253 لعام 2007، بحيث تحتسب النسبة من خلال قسمة صافي الأموال الخاصة المتمثلة في رأس المال الأساسي والمساند إلى موجودات داخل وخارج الميزانية المثقلة بأوزان محددة لمخاطر الائتمان، السوق ، والتشغيل (دواد، 2017، ص 54).

2-1-3- المتطلبات القانونية لكفاية رأس المال وفق بازل 3:

تتضمن اتفاقية بازل 3، والتي جاءت أعقاب الأزمة المالية العالمية في عام 2008، بمجموعة من الإصلاحات لقضايا كانت في معايير بازل 2، وهي (معهد الدراسات المصرفية، 2012، ص 3):

- إلزام البنوك بالاحتفاظ بقدر من رأس المال الممتاز يعرف باسم رأس مال أساسي وهو من المستوى الأول ويتألف من رأس المال المدفوع والأرباح المحتفظ بها ويعادل 4,5 %

على الأقل من أصولها التي تكتنفها المخاطر بزيادة عن النسبة الحالية والمقدرة ب 2% وفق اتفاقية بازل 2.

- تكوين احتياطي جديد منفصل يتألف من أسهم عادية ويعادل 2,5 % من الأصول، أي أن البنوك يجب أن تزيد كمية رأس المال الممتاز الذي تحتفظ به لمواجهة الصدمات المستقبلية إلى ثلاث أضعاف ليبلغ نسبة 7 %. وفى حالة انخفاض نسبة الأموال الاحتياطية عن 7 % يمكن للسلطات المالية أن تفرض قيوداً على توزيع البنوك للأرباح على المساهمين أو منح المكافآت المالية لموظفيهم.
- بموجب الاتفاقية الجديدة ستحتفظ البنوك بنوع من الاحتياطي لمواجهة الآثار السلبية المترتبة على حركة الدورة الاقتصادية بنسبة تتراوح بين صفر و 2,5 % من رأس المال الأساسي (حقوق المساهمين)، مع توافر حد أدنى من مصادر التمويل المستقرة لدى البنوك وذلك لضمان عدم تأثرها بأداء دورها في منح الائتمان والاستثمار جنباً إلى جنب، مع توافر نسب محددة من السيولة لضمان قدرة البنوك على الوفاء بالتزاماتها تجاه العملاء.
- رفع معدل المستوى الأول من رأس المال الإجمالي الحالي من 4 % إلى 6 % وعدم احتساب الشريحة الثالثة في معدل كفاية رأس المال. ومن المفترض أن يبدأ العمل تدريجياً بهذه الإجراءات اعتباراً من يناير عام 2013 وصولا إلى بداية العمل بها في عام 2015 وتنفيذها بشكل نهائي في عام 2019 .

إذن جاءت مقررات بازل 3 متضمنة خمسة محاور أساسية يوضحها الشكل التالي:

الشكل (2-1) محاور اتفاقية بازل 3

المصدر: اسماعيل ومحمود، محمود، منصور، 2021، ص 83.

2-1-4-المقارنة بين بازل 2 وبازل 3 بخصوص كفاية رأس المال:

لقد جاءت مقررات بازل 3 في محاولة تطبيق الشفافية في تطبيق معدل رفع رأس المال كماً ونوعاً، وفي هذا الصدد، فإن أهم تعديلات مقررات بازل 3 عن مقررات بازل 2 بخصوص متطلبات الحد الأدنى لرأس المال هي (BCBS, 2020, p 20):

- زيادة معدل كفاية رأس المال من 8% وفق بازل 2 إلى 10.5 % من إجمالي الأصول المرجحة بأوزان المخاطر وفق بازل 3.
- زيادة نسبة الشريحة الأولى من رأس المال الأساسي المستمر من 2% وفق بازل 2 إلى 4.5% وفق بازل 3، أم الشريحة الاولى من رأس المال الأساسي الإضافي تنخفض من 2% إلى 1.5%، وعليه تكون الشريحة الأولى وفق بازل 3 (6%) بدلاً عن (4%) وفق بازل 2.
- انخفضت نسبة الشريحة الثانية من رأس المال من 4% وفق بازل 2 إلى 3.5% ومن ثم إلى 2.5% في عام 2014 ثم إلى 2% في عام 2015 وفق بازل 3.
- تكوين دعامة تحوطية Conservation Buffer بنسبة 2.5% من الأرباح السنوية للمصرف كدعامة إضافية مستقلة لرأس المال الأساسي المستمر ضمن الشريحة الأولى بالقاعدة الرأسمالية للمصرف، ويتدرج تطبيق هذه الدعامة خلال الفترة 2016-2019 حيث تبدأ بنسبة 0.625% في 2016، وصولاً إلى 2.5% في 2019، والهدف من الدعامة تعزيز متطلبات رأس المال اللازمة لحماية البنوك وضمان تغطية الخسائر التي قد تنشأ خلال فترات الضغوط أو الأزمات المالية والاقتصادية، وتكوين هذه الدعامة قد يفرض قيوداً على توزيعات الأرباح.
- أضافت الاتفاقية احتياطي أو هامش آخر بهدف حماية المصارف من الآثار السلبية لتقلبات الدورات المالية والاقتصادية تتراوح بين 0% و 2.5% من الأصول المرجحة بأوزان المخاطر يتم تكوينه فوق الحد الأدنى لمتطلبات رأس المال التنظيمي، وتم ربطه بوجود ارتفاع كبير في الائتمان مقارنةً مع نمو الناتج المحلي الإجمالي، وبحيث تقوم

المصارف باحتجاز نسبة من أرباحها في حال انخفضت نسبة رأس المال الأساسي للأصول المرجحة بالمخاطر عن 9.5% وفقاً للجدول التالي:

الجدول (2-1) نسب حماية المصارف من الآثار السلبية لتقلبات الدورات المالية والاقتصادية

الحد الأدنى من احتياطي مواجهة تقلبات الدورات الاقتصادية (كنسبة من الأرباح)	نسبة رأس المال الأساسي من الأسهم العادية
١٠٠٪	أكبر من ٤,٥٪ - ٥,٧٥٪
٨٠٪	أكبر من ٥,٧٥٪ - ٧,٠٪
٦٠٪	أكبر من ٧,٠٪ - ٨,٢٥٪
٤٠٪	أكبر من ٨,٢٥٪ - ٩,٥٪
٠٪	أكبر من ٩,٥٪

Source: Adamgbo et al, 2019, pp: 21557.

وبالتالي فقد أوضحت مقررات بازل 3 أنه على المصارف العاملة أن تلتزم بتطبيق معيار كفاية رأس المال وفق المتطلبات التالية والتي جاءت تعديلاً لمقررات بازل 2 وهي:

- تتكون القاعدة الرأسمالية للمصرف من شريحتين تتضمنان مجموعة من العناصر الموجبة والسالبة (مع عناصر يتم خصمها وأخرى يتم التعديل عليها) بهدف الوصول إلى قيمة رأس المال الذي يستخدم في حساب معيار كفاية رأس المال، حيث تتضمن القاعدة الأساسية معادلة، نقدم مفرداتها وفق الآتي (البنك المركزي العراقي، 2021، ص 4-5):

أ- بسط النسبة: حيث تتكون القاعدة الرأسمالية من عنصرين أساسيين هما الشريحة الأولى والثانية:

1. الشريحة الأولى: وتتكون من جزأين وفقاً لما يلي:

- رأس المال الأساسي المستمر: ويمثل مجموع الموارد المالية الأساسية للمصرف، ويتكون من (رأس المال المدفوع، الاحتياطيات، الأرباح المدورة وغير موزعة المتحققة من السنوات سابقة، صافي الأرباح المرحلية ربع سنوية، وحقوق الأقلية وهي تعني حقوق المساهمين من خارج المجموعة المصرفية في صافي أصول المؤسسة التابعة للمصرف وفي صافي نتائج الأعمال، ويطرح من رأس المال الأساسي ما يلي: (أسهم الخزينة، الأصول غير ملموسة، صافي الخسائر الدفترية للمدة الحالية، صافي الخسائر غير محققة للاستثمارات المتاحة للبيع لدى المصرف، خسائر أو عجز احتياطي فروق تقييم العملات الأجنبية).
- رأس المال الأساسي الإضافي: ويتألف من (الأسهم الممتازة الدائمة غير التراكمية، الفرق بين القيمة الأسمية والحالية للديون المساندة).

ب-الشريحة الثانية: ويقصد بها الأموال التي تدعم رأس المال الأساسي المستمر والإضافي، والتي لا تكون ناشئة من نشاط المصرف الاعتيادي، بل من موارد أخرى نقدية وغير نقدية. وتتكون من ما يلي (Harzi, A., 2011, p 7):

- نسبة 50% من الأرباح غير متحققة من الاستثمارات المالية المتاحة للبيع لدى المصرف.
- نسبة 50% من الأرباح الغير متحققة من فروق تقييم العملات الأجنبية.
- نسبة 50% من فروقات إعادة تقييم الأصول التي يوافق البنك المركزي على إعادة تقييمها.

- المخصص العام للقروض والتسهيلات الائتمانية المنتظمة بنسبة كحد أقصى يبلغ 1.25% من إجمالي الأصول الائتمانية المرجحة بأوزان المخاطر عند تطبيق الأسلوب المعياري.
- الديون المساندة الممنوحة من الغير بعد الحصول على موافقة البنك المركزي.

2-1-5- مؤشرات الأداء المالي:

تأتي مؤشرات الأداء المالي بهدف دراسة مستوى الميزان المالي للبنك، مما يشير إلى ضرورة الاحتفاظ بالموارد المستخدمة في تمويل الأصول لمدة لا تقل عن مدة الاستثمار، وذلك لتلافي الاضطرابات التي تحدث في عناصر الموازنة أقل من عام، ويتحقق ذلك عندما يكون رأس المال العامل صافي المصرف موجبًا، ولهذا فإن التوازن المالي يحقق النقاط التالية: (بن ساسي، قريشي، 2011، ص 88).

- تأمين تمويل احتياجات الاستثمارات بأموال دائمة.
- ضمان تسديد جزء من الديون أو كلها في الأجل القصير وتدعيم اليسر المالي.
- الاستقلال المالي للمصرف اتجاه الغير.
- تخفيض الخطر المالي الذي يواجهه المصرف.

لذلك، يرتبط التوازن المالي برأس المال العامل، مما يعني حجم الاستثمار المتاح في الأصول قصيرة الأجل، أي الأصول المتداولة، أي الاستثمار في الفقرات النقدية والاستثمارات المؤقتة والذمم المدينة والفقرات المماثلة الأخرى، يعبر رأس المال العامل، أو كما يطلق عليه صافي رأس المال، عن مقدار الزيادة في الأصول المتداولة، وبالتالي من هذا المؤشر في الحكم على قدرة

المصرف على الوفاء بالالتزامات المتداولة المستحقة عليه. (دزايت، معطالله، 2013، ص 22).

ويتم حسابه بالمعادلة التالية:

رأس المال العامل = الأصول المتداولة– الخصوم المتداولة

وتعرف مؤشرات الأداء المالي بأنها علاقة بين البيانات والأرقام المحاسبية التي تعرضها القوائم المالية شرط أن تكون العلاقة معبرة عن الأداء ومرتبطة به ومفسرة له. (شهاب الدين، 2016، 21).

يعد تحليل مؤشرات الأداء المالي ونسبها الفرعية الطريقة الأكثر شيوعًا في تطبيق الرقابة الفعالة من قبل البنوك لقياس جوانب الأداء، واستخلاص النتائج حول سياستها التشغيلية والتمويلية والمركز المالي، لتحديد نقاط القوة والضعف، ومعالجة المشاكل التي تظهر في عملية التقييم. تم وضع مجموعة من المؤشرات. والتي تقيس الأداء المالي للمصارف المالية وهي:

1. مؤشرات كفاءة الإدارة التسويقية للمصرف: (السخري، 2017، ص 14).

هذه المؤشرات تعكس مدى كفاءة المصرف في استثمار الموارد لديه وتشغيلها، وتوظيف الأموال المتاحة في تحقيق عوائد عليها، وتقاس من خلال عدة نسب مثل:

- ✓ معدل نمو إجمالي الودائع.
- ✓ معدل نمو الإيرادات.

2. مؤشرات الربحية: (شهاب الدين، 2016، ص 85).

أهمية هذه المؤشرات في انها تعكس الأداء الكلي للمصرف، لأنها تقيس مدى قدرة المصرف المالية على تحقيق العائد المناسب على الأموال المستثمرة في أنشطته، كما أنها تحلل ربحية المصرف من خلال دراسة عنصرين أساسيين في سبيل تحديد تلك الربحية وهما: كفاءة المصرف المالية في استخدام الأصول على توليد الخدمات، وكفاءة المصرف في الرقابة على التكاليف، وتم وضع عدة نسب لقياس هذا المؤشر مثل:

- ✓ معدل العائد على حق الملكية.
- ✓ معدل العائد على الأصول.
- ✓ معدل العائد على الأموال المتاحة.
- ✓ معدل استخدام الموجودات.
- ✓ نسبة هامش الربح.

وفيما يلي توضيح للمعادلات التي تقيس نسب مؤشر الربحية:

- معدل العائد على حق الملكية: وتشير هذه النسبة إلى مقدار ربحية الأموال، والعائد مقابل استثمارها في المصرف، ويتم حسابها وفق المعادلة التالية:

معدل العائد على حق الملكية= صافي الربح/ حق الملكية

- معدل العائد على الأصول: يفسر هذا المعدل مدى قدرة الأصول على خلق الأرباح، أي أنها المؤشر المعبر عن مدى ربحية المصرف بالنسبة لمجموع أصوله، وتعتمد بشكل كبير على حجم الأصول المستخدمة في الاستثمار، وبالتالي تستخدم للمقارنة بين المصارف لمعرفة حجم الأرباح الناتجة عن استثمار الأصول، ويتم حسابه من خلال المعادلة التالية:

معدل العائد على الأصول = صافي الدخل/ إجمالي الأصول

بحيث يقيس مقدار الدخل الصافي لكل وحدة نقدية من إجمالي الأصول التي تم امتلاكها خلال فترة زمنية معينة، بحيث كلما كان هذا المعدل مرتفع دل على كفاءة المصرف في الاستخدام الأمثل لأصوله.

- معدل العائد على الأموال المتاحة: يفسر هذا المعدل صافي الربح بالنسبة لإجمالي الودائع وحقوق الملكية ويتم حسابه من خلال المعادلة التالية:

معدل العائد على الأموال المتاحة= صافي الربح/ حقوق الملكية + الودائع.

- **معدل استخدام الموجودات:** وهو يقيس نسبة الايرادات إلى الموجودات ويتم حسابه من خلال المعادلة التالية:

معدل استخدام الموجودات = إجمالي الايرادات / إجمالي الموجودات

- **نسبة هامش الربح:** وهي من النسب المهمة ضمن مؤشرات السيولة ويتم حسابها من خلال المعادلة التالية:

نسبة هامش الربح= صافي الربح/ الإيرادات

3. مؤشرات السيولة:

تقيس مؤشرات السيولة مقدرة المصرف على الوفاء بالتزاماته القصيرة الأجل من خلال ما تملكه من نقدية، وتتضمن مؤشرات السيولة عدة نسب لها أهمية بالغة بالنسبة لإدارة المصرف وكذلك للملاك والمقرضين، كونها تشكل صمام الامان في مواجهة أي عجز ناتج عن سحب كبير من قبل المودعين. (السخري، 2017، ص 13).

كما أنها تشير إلى قدرة المصرف على تلبية التزاماته على المدى القصير، وعادة ما يكون ذلك لمدة سنة واحدة، وتعتمد نسب السيولة عموماً على العلاقة الموجودة بين الأصول المتداولة والخصوم المتداولة. (عزوز، قراس، 2019، ص 21).

ومن أهم النسب التي يتضمنها مؤشر السيولة نورد: (السخري، 2017، ص 13).

- ✓ نسبة الرصيد النقدي(الأصول السائلة).
- ✓ نسبة السيولة القانونية.
- ✓ نسبة التوظيف.
- ✓ نسبة النقدية إلى الموجودات.

وتتضمن أربعة مؤشرات رئيسية وهي:

- **نسبة الرصيد النقدي:** ويتم حساب هذه النسبة من خلال المعادلة التالية:

نسبة الرصيد النقدي (الأصول السائلة)= الأموال الجاهزة و القابلة للتجهيز/ الودائع والالتزامات الأخرى

- **نسبة السيولة القانونية:** وتشير هذه النسبة إلى نسب الودائع بالمقابل لنسب الاحتياجات الأولية والثانوية، ويتم حسابها من خلال المعادلة التالية:

الانخفاضات الأولية = الثانوية/ الودائع

- **نسبة التوظيف:** وتشير هذه النسبة إلى نسبة الأموال الموظفة في القروض والسلف إلى نسبة الودائع، ويتم حسابها من خلال المعادلة التالية:

نسبة التوظيف= القروض والسلف/ الودائع

نسبة النقدية / الموجودات: ويعبر عنها من خلال المعادلة التالية:

نسبة النقدية/ إجمالي الموجودات

ينظر مفهوم الأداء المالي إلى مؤشرات الربحية والسيولة على أنها من بين مجموعة من المؤشرات التي تشكل ما يسمى بنظام الإنذار المبكر الذي يعطي متخذي القرار في المصرف طرقًا لمنع إمكانية التعرض لأية أزمات ، ليأخذوا السياسات اللازمة والتدابير الوقائية أو الوقائية من حدوث الأزمات ، ويمكن توضيح أهمية هذين المؤشرين حسب الأداء المالي على النحو التالي: (الدوري، 2013، ص 99)

- التقييم المستمر لأنظمة المصرف في شكل إطار رسمي أو هيكل للتقييم، سواء أثناء الفحص أو بين فترات الفحص.
- تحديد المواقع داخل المصرف التي لديها مشاكل أو يحتمل أن تسبب مشاكل.
- المساعدة في تحديد أولويات الفحص والتخصيص الأمثل للموارد والإشراف وتخطيط الفرز المسبق.
- توجيه الاهتمام والتوقيت المناسبين من قبل المشرفين في المصرف.

إن أهمية مؤشرات الأداء المالية تنبع من الأهمية التي استحوذت عليها التنافسية بين المصارف، حيث يتم تحديد هذه التنافسية من خلال الكفاءة والفعالية، والتي يتم قياسها من خلال مؤشرات الأداء المالي، وهذا هو جوهر الوظيفة المنوط بمؤشرات الأداء المالي تأديتها، حيث أن الأداء المالي هو تقييم داخلي للمؤسسة المالية يهتم بفحص محددات أدائها على حسب القطاع الذي تنتمي إليه، ويتم استخدام مؤشرات الأداء المالي من أجل الحكم على تنافسية المصارف من خلال المقارنة مع أقرانها، فهو شأن داخلي يخص القائمين على المصرف بالمقام الأول، ويحدد

اتجاهاتهم في كل مرحلة ضمن الممارسات المتبعة، والسعي لتطبيق أفضل الممارسات (Batchimeg, 2017, p 22).

2-1-6- الربحية من منظور بازل:

تتكون مصادر الأرباح في المصارف التقليدية من الفوائد المستحقة على القروض والأرباح الرأسمالية المحصلة من الاستثمارات وأجور الخدمات المختلفة، كما يتحصل المصرف على صافي هذه الأرباح بعد خصم جميع المصروفات التي يتحملها (بشلم، بوسعدية، 2019، ص 32).

وجاء تأكيد مقررات بازل 2 بخصوص الربحية ضمن الدعامة الثالثة المعبرة عن تحقيق الانضباط الفعال للسوق، حيث أنه من أجل عدم الوقوع في أزمات مالية أو مصرفية، يجب إقامة نظام مصرفي قوي ومتين، لا يمكن الوصول إليه إلا بإقامة سوق منظم ومنضبط يقوم على أساس الإفصاح والشفافية، بحيث يخص الإفصاح كل المعلومات والبيانات المتعلقة بالمصارف التي تسمح للمتعاملين في السوق بمعرفة حجم وتركيبة رأس المال، وحجم وأنواع المخاطر وتقييمها، ومعالجة الضمانات، وتفاصيل عن القروض تخص مواعيد استحقاقها، ومخصصاتها للديون المشكوك فيها، وهذا يساهم في إقامة سوق منضبط في رفع الربحية بخصوص الأموال الخاصة، فتسير المصارف وفق معايير تخصيص الأموال الخاصة، يعرف ربحية كل قطاع، مما يساعد على الحكم عليه، وتؤدي إلى أن تكون المصارف متعددة التخصصات، مع توفير المعلومات الخاصة بها، وتمكين الأطراف من المشاركة في السوق من تقييم أداء المصارف، ومدى تحقيقها للربحية (Bale, 2001, p 82).

2-1-7- السيولة من منظور بازل:

إن التطور الأساس في مؤشر السيولة جاء في مقررات بازل 3، حيث أدخلت اتفاقية بازل 3 معيار خاص بالسيولة للتأكد من أن المصارف تمتلك موجودات يمكن أن تسيلها لتغطية احتياجاتها وودائع أكثر استقراراً، وركزت أيضاً على مواقف السيولة في المصرف على المدى القصير لجعل المصارف أكثر مرونة أمام إغلاق أسواق المال قصيرة الأجل، ووضعت الضوابط الجديدة نسبة لتغطية السيولة تحسب على أساس مخزون المصارف من الأصول السائلة العالية الجودة مقسوماً على التدفقات النقدية الصافية خلال فترة زمنية مدتها 30 يوماً، وهذه النسبة تقيس قدرة المصرف على تحويل الأصول إلى نقد خلال مدة 30 يوماً وأن لا تقل هذه النسبة عن 100% (Al-Ghanimi, 2022, p 83).

حيث أرست مجموعة من المعايير الخاصة بالسيولة، حيث أقرت لجنة بازل للرقابة المصرفية تلك المعايير ضمن خمسة محاور هي (Basel Committee on banking supervision, 2008, p 3-5):

- **المبدأ الأساسي لإدارة مخاطر السيولة والإشراف عليها:** حيث أن المصرف هو المسؤول عن الإدارة السليمة لمخاطر السيولة، وعليه أن ينشئ إطاراً قانونياً لإدارة هذه المخاطر، بحيث يضمن احتفاظه بالسيولة الكافية، بما في ذلك مجموعة من الأصول السائلة عالية الجودة، لمقاومة مجموعة من الأحداث الحرجة، كخسارة أو انخفاض قيمة كل من مصادر التمويل المضمونة والغير مضمونة، وكذا يجب على المشرفين تقييم مدى كفاية إطار إدارة مخاطر السيولة لدى المصرف ووضع السيولة لديه، واتخاذ

إجراء فوري في حال تقصير المصرف في أي من المجالين لحماية المودعين والحد من الأضرار المحتملة للنظام المالي.

- **حوكمة إدارة مخاطر السيولة:** حيث ينبغي على المصرف تحديد درجة تحمل مخاطر السيولة بما يتناسب مع استراتيجية المصرف ودوره في النظام المالي، ووضع الاستراتيجيات المناسبة لإدارة مخاطر السيولة، وأيضاً يجب عليه إدراج تكاليف السيولة ومنافعها ومخاطرها في التسعير الداخلي لجميع أنشطة المصرف المادية.
- **قياس وإدارة مخاطر السيولة:** من خلال وضع نهج مستمر لتحديد وقياس ومراقبة مخاطر السيولة، وأيضاً وضع استراتيجية تمويل توفر فعالية التنويع في مصادره ومدة التمويل، ويجب المحافظة على استمرارية وجوده في السوق الذي يختاره كمصدر لتمويله.
- **الإفصاح:** حيث يجب على المصرف أن يفصح بشكل دوري عن المعلومات التي من شانها تمكين المشاركين في السوق من إصدار أحكام صريحة حول سلامة هيكل إدارة مخاطر السيولة ووضع السيولة للمصرف.
- **دور المشرفين:** حيث يجب أن يقوم المشرفون بإجراء تقييم شامل ومنتظم لإطار إدارة مخاطر السيولة ووضع السيولة للمصرف لتحديد ما إذا كانت توفر مستوى كافٍ من المرونة اتجاه ضغط السيولة.

الخلاصة:

استعرضنا في هذا المبحث المفاهيم الأساسية بخصوص معدل كفاية رأس المال وفق مقررات بازل، وتعرفنا على أهمية معدل كفاية رأس المال في الأداء المصرفي، واستعرضنا أهم التطورات

في مقررات بازل 2 حيال معدل كفاية رأس المال وكيفية قياسه، ومن ثم تعرفنا على التعديل الذي أدخلته مقررات بازل 3 على حساب معدل كفاية رأس المال، وأهم مؤشرات الأداء المالي، من خلال التركيز على مؤشري الربحية والسيولة، كونها محوري دراستنا، ومن ثم استعراضنا ما أوجبته مقررات لجنة بازل للرقابة المصرفية حيال كل من الربحية والسيولة، كمدخل تمهيدي لما سوف نقدمه في القسم العملي

المبحث الثاني

دراسة العلاقة بين معدل كفاية رأس المال والأداء المالي في المصارف السورية

مقدمة

2-2-1- تطور معدل كفاية رأس المال في المصارف السورية التقليدية الخاصة المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية.

2-2-2- الدراسة التفصيلية لتطور كفاية رأس المال للمصارف الخاصة التقليدية ضمن القطاع المصرفي.

2-2-3- الدراسة التفصيلية لتطور السيولة والربحية للمصارف الخاصة التقليدية ضمن القطاع المصرفي.

الخلاصة.

مقدمة:

مر القطاع المصرفي السوري خلال العقدين الماضيين بمراحل من التطور والتحديث، والتي تمثلت في تطوير الإطار التشريعي الناظم لعمله، وكانت الانطلاقة مع قانون تأسيس المصارف رقم /28/ لعام 2001، والذي سمح بتأسيس المصارف الخاصة أو المشتركة في سورية على شكل شركات مساهمة مغفلة، تمارس عملها بإشراف من البنك المركزي السوري، ومن ثم جاء قانون النقد الأساسي رقم /23/ لعام 2002 الذي خفف من التشابكات بين مهام مجلس النقد والبنك المركزي السوري والحكومة، بحيث اختص مجلس النقد والتسليف بمهمة تنظيم عمل مؤسسات النقد والتسليف في سورية، ووضع السياسة النقدية وإدارتها وفقاً لمتطلبات الاقتصاد الوطني، وتفعيل دور الرقابة من قبل البنك المركزي على المصارف العاملة في سورية، ومن ثم تم استصدار العديد من التشريعات المصرفية، مثل القانون رقم /35/ لعام 2005 الذي أقر تأسيس المصارف الإسلامية في سورية، والمرسوم التشريعي رقم /30/ لعام 2010 الخاص بالسرية المصرفية، والقانون رقم /22/ لعام 2005 الذي أقر تأسيس هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية.

2-2-1- تطور معدل كفاية رأس المال في المصارف السورية التقليدية الخاصة المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية:

شملت الدراسة جميع المصارف السورية الخاصة التقليدية، وقام الباحث بتغطية فترة 10 سنوات ميلادية، بدءاً بعام 2012 حتى عام 2021 بالاعتماد على القوائم المالية النهائية للأعوام المذكور.

فيما يلي قائمة بالمصارف التقليدية الخاصة المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية:

الجدول رقم (2-2) بالمصارف التقليدية الخاصة المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية

البنك العربي – سورية	بنك الائتمان الأهلي
بنك بيمو السعودي الفرنسي	بنك سورية والمهجر
المصرف الدولي للتجارة والتمويل	فرنسبنك– سورية
بنك بيبلوس– سورية	بنك قطر الوطني– سورية
بنك الأردن– سورية	بنك سورية والخليج
بنك الشرق	

المصدر: موقع سوق دمشق للأوراق المالية.

تم التركيز بالدراسة على معدل كفاية رأس المال والتغيرات الحاصلة عليه خلال الفترة المذكورة مع الأخذ بعين الاعتبار الفروقات الناتجة عن أرباح إعادة تقييم مركز القطع البنيوي الغير محققة، والشكل التالي يبين تطور معدل كفاية رأس المال الوسطي لعينة المصارف السورية خلال الفترة المدروسة وكما هي بحسب إفصاحات المصارف في سوق دمشق للأوراق المالية:

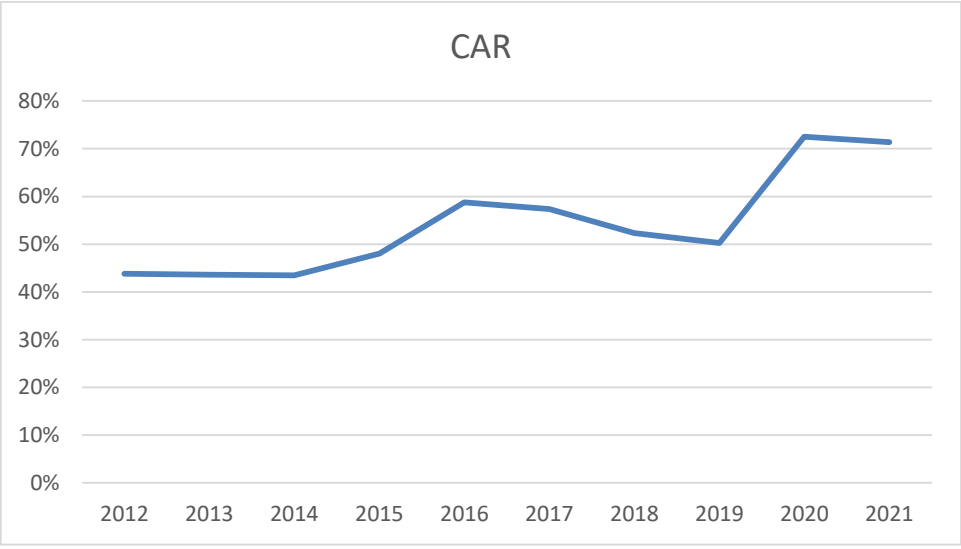

الشكل (2-2) تطور معدل كفاية رأس المال الوسطي لعينة المصارف السورية خلال الفترة المدروسة

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على إفصاحات سوق دمشق للأوراق المالية

من خلال الشكل السابق نلاحظ أن هناك تحقيق واضح من قبل المصارف المبحوثة لمعدلات كفاية مرتفعة وأعلى من الحدود المطلوبة من بازل 2 وهو وضع سليم يعكس أداء فائق للمصارف السورية الخاصة التقليدية.

وهنا تستوجب الإشارة إلى أنه صدر قرار مجلس النقد والتسليف رقم 1088/ م ن / ب 4 تاريخ 26شباط2014 ، والذي تضمن تعديل المادة الثامنة من قرار مجلس النقد والتسليف رقم 362/م ن / ب 1 تاريخ 4 شباط 2008 **بحيث يتم إدراج فروقات تقييم القطع البنيوي غير المحققة ضمن الأموال الخاصة الأساسية لأغراض احتساب كفاية رأس المال** وفق متطلبات قرار مجلس النقد والتسليف رقم 253/ م ن / ب 4 عام 2007.

وهذا تماماً ما اعتمدت عليه المصارف في احتساب كفاية رأس المال لديها و الإفصاح عنها، حيث أنه بحسب توصيات لجنة بازل فإن فروقات تقييم مركز القطع البنيوي تندرج ضمن رأس المال المساعد، على أن لا يتجاوز بأي حال من الأحوال رأس المال المساعد 100% من الاموال الخاصة الأساسية.

و بغض النظر عن الرأي الشخصي لمدى صحة الاعتماد على هذا التعديل من عدمه، قام الباحث بإعادة تشكيل رأس المال لغاية احتساب الكفاية بناء على توصيات بازل من مبدأ التعامل المصرفي ضمن القطاع المصرفي العالمي و بيان مدى الالتزام بحرفية توصيات لجنة بازل.

حيث تم إعادة عملية احتساب كفاية رأس المال لجميع المصارف ضمن الفترة المدروسة مع تغيير طريقة تضمين فروقات تقييم مركز القطع البنيوي حيث تم إعادة إدراجها ضمن رأس المال المساعد بحسب توصيات لجنة بازل وضمان عدم تجاوز قيمة رأس المال المساعد ل 100% من قيمة الأموال الخاصة الأساسية، والشكل التالي يوضح ذلك:

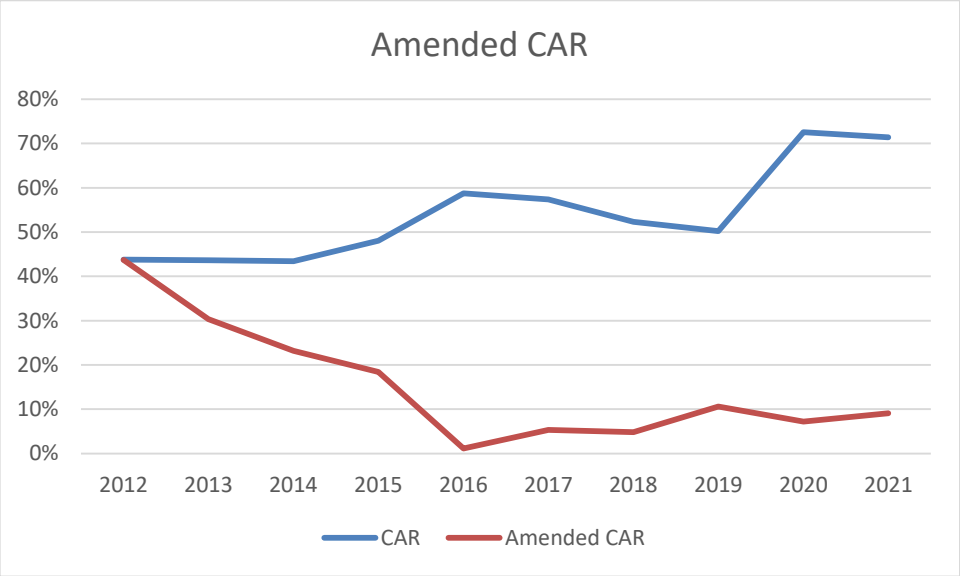

الشكل (2-3) كفاية رأس المال مع تغيير طريقة تضمين فروقات تقييم مركز القطع البنيوي للمصارف المبحوثة

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على إفصاحات سوق دمشق للأوراق المالية

من الشكل السابق نلاحظ بوضوح الفرق حاصل بوسطي نسب كفاية رأس المال على مستوى القطاع بعد الالتزام بحرفية توصيات لجنة بازل بهذا الخصوص، ويظهر بوضوح الإنخفاض الحاصل خلال الفترة المدروسة، ويلاحظ أيضاً خلال السنوات 2016،2017،2018 أن الوسطي أقل من الحد الأدنى المطلوب بحسب بازل 2 و هو ما يضعنا أمام التساؤل التالي:

ما سبب هذا الانخفاض الحاصل لمعدل كفاية رأس المال، و ما مدى خطورته على كفاءة المصارف السورية الخاصة التقليدية؟

للإجابة على هذا التساؤل قام الباحث بسبر تطور فروقات تقييم مراكز القطع البنيوي للمصارف ضمن فترة الدراسة، لبيان منحى تطورها و مدى تأثيرها.

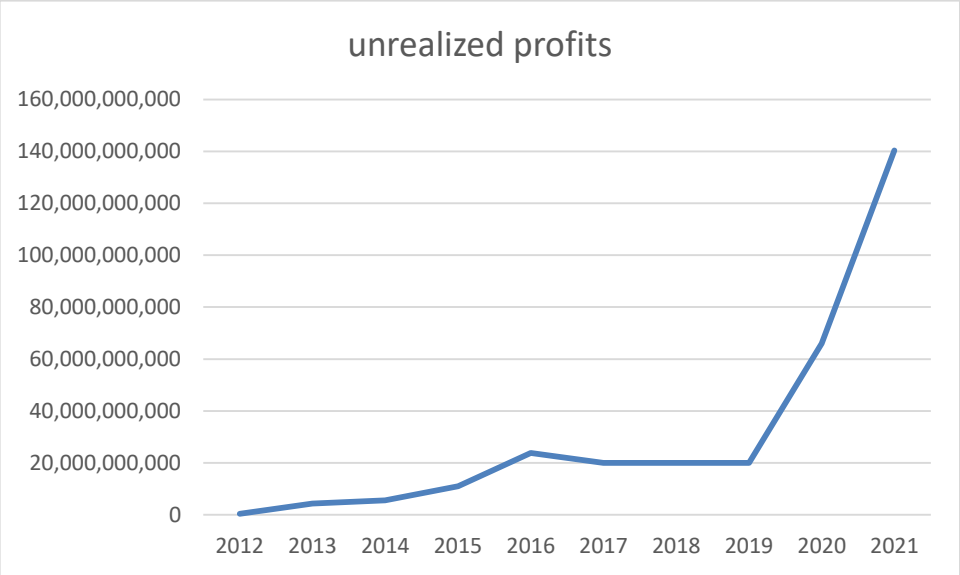

الشكل (2-4) تطور فروقات تقييم مراكز القطع البنيوي لمصارف ضمن فترة الدراسة

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على إفصاحات سوق دمشق للأوراق المالية

من خلال الشكل السابق نلاحظ الزيادة الحاصلة بوسطي بفروقات تقييم مراكز القطع البنيوي على مستوى القطاع المصرفي، حيث أن الفروقات كانت مقاربة للصفر خلال عام 2012 و قد بلغت حوالي 140 مليار ليرة سورية بحلول نهاية عام 2021.

وإن السبب الرئيسي لهذه الزيادة هو الزيادة الحاصلة بوسطي سعر صرف الليرة السورية بحسب وسطي نشرة اسعار العملات الصادرة عن مصرف سورية المركزي والتي تصدر بشكل يومي و تستخدم لأغراض التقييم

وبسبب اعتماد فروقات تقييم مركز القطع البنيوي ضمن الأموال الخاصة الأساسية، حصلت زيادة كبيرة على رأس مال المصرف (غير محققة فعلياً) تؤثر إيجاباً عند احتساب كفاية رأس المال.

آخذين بعين الاعتبار أيضاً لوجود خسائر فعلية محققة لدى معظم المصارف السورية الخاصة، متراكمة و مدورة خلال السنوات قيد الدراسة، ناتجة عن الأزمة التي مرت فيها البلاد، حيث أن القطاع المصرفي كغيره من القطاعات كان له حصته من الآثار السلبية للأزمة حيث تعرضت بعض فروع المصارف للسرقة و التخريب، وأيضاً تعرضه لخسائر ناتجة عن الديون المتعثرة والتي تم شطب قيم كبيرة منها لاحقاً لعدم إمكانية تحصيلها.

هذه الخسائر المدورة لعبت دوراً سلبياً لدى عدة مصارف كان لها الحمل الأكبر منها، وأدت إلى انخفاض ملحوظ في حقوق الملكية، إلا أن تضمين فروقات تقييم مراكز القطع البنيوي ضمن رأس المال الأساسي قامت بتغطية هذا الأثر و أدت إلى رفع قيمة رأس المال الاساسي بشكل ملحوظ عند القيام باحتساب كفاية رأس المال.

2-2-2- الدراسة التفصيلية لتطور كفاية رأس المال للمصارف الخاصة التقليدية ضمن القطاع المصرفي:

بغرض عرض معلومات أكثر تفصيلاً، ولبيان مدى الأثر الناتج عن اعتماد فروقات القطع البنيوي ضمن الاموال الخاصة الأساسية لغاية احتساب كفاية راس المال، قام الباحث بسبر قيم الكفاية ضمن القطاع و خلص إلى تجزئة المصارف السورية الخاصة إلى فئتين كالتالي:

1. **الفئة الأولى:** وتضمنت المصارف التالية: بنك بيمو السعودي الفرنسي- بنك الشرق- بنك قطر الوطني– سورية- بنك سورية والمهجر – بنك الائتمان الأهلي:

وإن هذه المصارف الخمسة تشكل نسبة 45% من المصارف السورية الخاصة التقليدية، حيث تم احتساب وسطي معدلات كفاية رأس المال خلال الفترة، وجاءت النتيجة بأنها قادرة على تحقيق متطلبات بازل2 و بازل3 ، سواء باحتساب فروقات تقييم مركز القطع البنوي ضمن الأموال الخاصة الأساسية أو بدونه، وكانت القيم كما في الجدول التالي:

الجدول (2–3) مقارنة بين متوسط كفاية رأس المال وفق بازل 2 وبازل 3 للمصارف المبحوثة

السنة	متوسط كفاية رأس المال حسب القرار رقم 1088/ م ن / ب 4	متوسط كفاية رأس المال حسب بازل 2	الفرق بين معدل كفاية رأس المال الفعلي المحتفظ به وبين معدل الحد الأدنى المطلوب وفق مقررات بازل2	الفرق بين معدل كفاية رأس المال الفعلي المحتفظ به وبين معدل الحد الأدنى المطلوب وفق مقررات بازل3
2012	68.9%	68.9%	60.9%	58.4%
2013	70.4%	59.4%	51.4%	48.9%
2014	75.1%	64.2%	56.2%	53.7%
2015	79.4%	63.2%	55.2%	52.7%
2016	94.8%	30.5%	22.5%	20.0%
2017	92.8%	36.3%	28.3%	25.8%
2018	82.4%	36.9%	28.9%	26.4%
2019	73.6%	36.8%	28.8%	26.3%
2020	105.3%	21.3%	13.3%	10.8%
2021	91.5%	19.1%	11.1%	8.6%

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على إفصاحات سوق دمشق للأوراق المالية

من خلال الجدول السابق، نلاحظ ما يلي:

- كانت متوسط معدل كفاية رأس المال حسب قرار رقم /1088 م ن / ب 4 في عام 2012 بنسبة 68.9%، وهو مطابق مع معدل كفاية رأس المال وفق مقررات بازل 2، و عندما تم حساب الفرق بين معدل كفاية رأس المال الفعلي المحتفظ به وبين معدل الحد الأدنى المطلوب وفق مقررات بازل2 كانت النسبة 60.9%، و بحساب الفرق وفق بازل 3 كانت النسبة 58.4%، و المصارف الخمسة حققت نسبة عالية لمعدل كفاية رأس المال خلال عام 2012.
- في عام 2016، نلاحظ أن معدل كفاية رأس المال حسب قرار رقم /1088 م ن / ب 4 في عام 2016 بنسبة 94.8%، ولكن انخفض المعدل وفق مقررات بازل 2 إلى 30.5%، و عندما تم حساب الفرق بين معدل كفاية رأس المال الفعلي المحتفظ به وبين معدل الحد الأدنى المطلوب وفق مقررات بازل2 كانت النسبة 22.5%، أما بحساب الفرق وفق بازل 3 كانت النسبة 20.0%، أي نلاحظ أنه لازالت المصارف الخمسة محققة لنسبة جيدة لمعدل كفاية رأس المال خلال عام 2016.
- في عام 2021، نلاحظ أن معدل كفاية رأس المال حسب قرار رقم /1088 م ن / ب 4 في عام 2021 بنسبة 91.5%، ولكن انخفض المعدل بشكل كبير وفق مقررات بازل 2 إلى 19.1%، و عندما تم حساب الفرق بين معدل كفاية رأس المال الفعلي المحتفظ به وبين معدل الحد الأدنى المطلوب وفق مقررات بازل2 سجلت النسبة 11.1 %، أي أنها ما زالت اعلى من الحد الأدنى، و كذلك بحساب الفرق وفق بازل 3 أصبحت النسبة 8.6%، ولازالت المصارف الخمسة محققة لنسبة جيدة لمعدل كفاية رأس المال خلال عام 2021.

- إن المصارف الخمسة تمكنت أيضاً من تحقيق فارق جيد عن الحد الأدنى المطلوب من بازل2 و بازل3 خلال جميع السنوات، وهو ما يعكس أداء مالي جيد لناحية كفاية رأس المال.

والشكل التالي يوضح الفروق بيانياً لوسطي معدلات الكفاية لهذه الفئة :

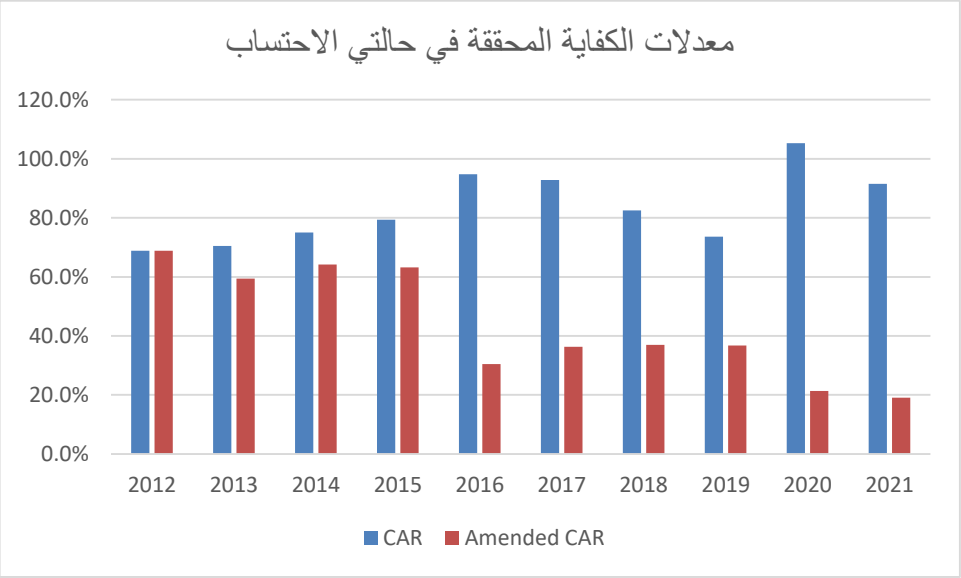

الشكل (2-5) الفروق بيانياً لوسطي معدلات الكفاية لهذه الفئة

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على إفصاحات سوق دمشق للأوراق المالية

والشكل التالي أيضاً يوضح بتفصيل أدق معدل الفرق عن الحد الأدنى المطلوب لكفاية رأس المال للمصارف ضمن الفئة الأولى بعد استبعاد فروقات تقييم القطع البنيوي في حال تم احتسابه:

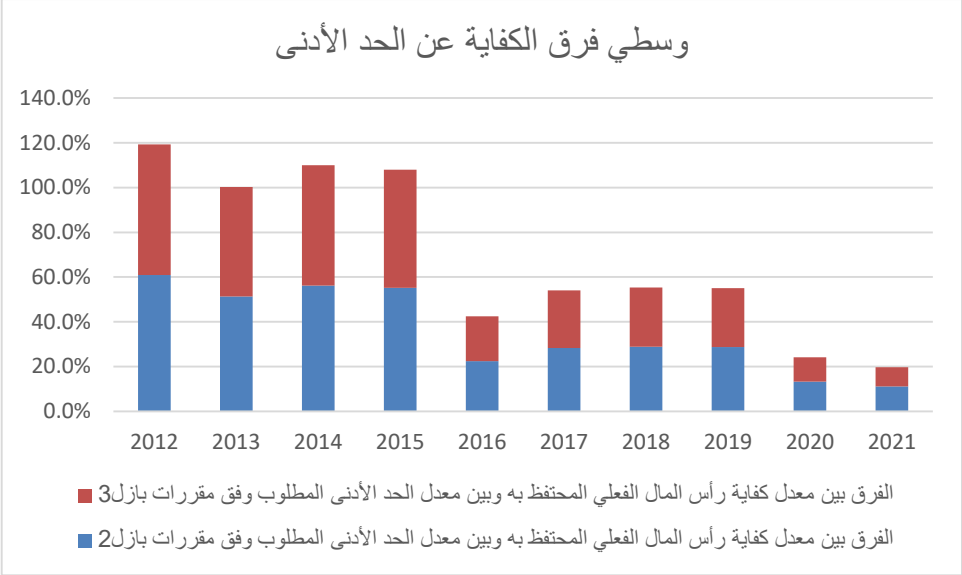

الشكل (2-6) معدل الفرق عن الحد الأدنى المطلوب لكفاية رأس المال للمصارف ضمن الفئة الأولى بعد استبعاد فروقات تقييم القطع البنيوي

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على إفصاحات سوق دمشق للأوراق المالية

2. **الفئة الثانية:** وتضمنت المصارف التالية: البنك العربي – سورية، المصرف الدولي للتجارة والتمويل، بنك الأردن– سورية، فرنسبنك– سورية، بنك سورية والخليج، بنك بيبلوس– سورية.

إذن تضمنت هذه الفئة ستة مصارف خاصة، وتشكل هذه العينة 55% من المصارف السورية التقليدية الخاصة، حيث تم احتساب متوسط معدلات كفاية رأس المال خلال الفترة، وخلص النتائج إلى الجدول التالي:

الجدول (2-4) مقارنة بين متوسط كفاية رأس المال وفق بازل 2 وبازل 3 للمصارف المبحوثة

السنة	متوسط كفاية رأس المال حسب القرار رقم 1088/ م ن / ب4	متوسط كفاية رأس المال حسب بازل 2	الفرق بين معدل كفاية رأس المال الفعلي المحتفظ به وبين معدل الحد الأدنى المطلوب وفق مقررات بازل2	الفرق بين معدل كفاية رأس المال الفعلي المحتفظ به وبين معدل الحد الأدنى المطلوب وفق مقررات بازل3
2012	23%	23%	15%	12%
2013	21%	6%	-2%	-4%
2014	17%	-11%	-19%	-21%
2015	22%	-19%	-27%	-29%
2016	29%	-23%	-31%	-34%
2017	28%	-21%	-29%	-31%
2018	27%	-22%	-30%	-32%
2019	31%	-11%	-19%	-22%
2020	45%	-5%	-13%	-15%
2021	55%	1%	-7%	-10%

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على إفصاحات سوق دمشق للأوراق المالية

من خلال الجدول السابق نستنتج ما يلي:

- لم تتمكن هذه المصارف من تحقيق متطلبات كفاية رأس المال بحدها الأدنى، وحتى كانت النسب سالبة، حيث نلاحظ أنه في عام 2012 كان معدل كفاية رأس المال حسب القرار رقم /1088 م ن / ب 4 بمتوسط 23%، وكانت النسبة مطابقة لمعدل كفاية رأس المال حسب مقررات بازل 2، في حين عند حساب الفرق بين معدل كفاية رأس المال الفعلي المحتفظ به وبين معدل الحد الأدنى المطلوب وفق مقررات بازل2 انخفضت إلى 15%، وأيضاً عند حساب الفرق وفق بازل3 أصبحت 12%، أي أنها محققة لمعايير بازل 2 و3.
- منذ العام 2014، كانت متوسطات معدل كفاية رأس المال سالبة في كل الحسابات التي قمنا بها، مما يعني أن المصارف الستة المبحوثة لم تحقق معايير بازل 2، وأيضاً عند

حساب الفرق بين معدل كفاية رأس المال الفعلي المحتفظ به وبين معدل الحد الأدنى المطلوب وفق مقررات بازل2 و بازل 3، كانت النسب سالبة.

- هذا ما يدعونا للتوقف والبحث في أسباب المؤدية لهذه النتائج والفروق الحاصلة بالمقارنة بالحدود الدنيا لمتطلبات بازل2 و بازل3 على اعتبار أنه في مرحلة مستقبلية ما سيتم قطعاً تطبيق معيار بازل3 و لابد من تحقيق متطلباته.

والشكل التالي يوضح بيانياً ما توصلنا إليه من الجدول السابق:

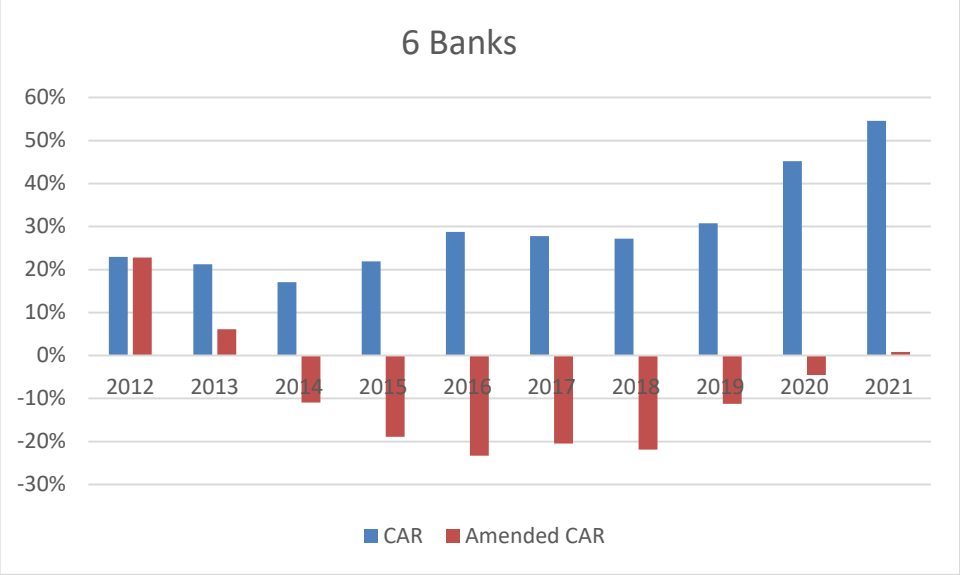

الشكل (2-7) الفروق بيانياً لوسطي معدلات الكفاية لهذه الفئة

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على إفصاحات سوق دمشق للأوراق المالية

والشكل التالي أيضاً يوضح بتفصيل أدق معدل الفرق عن الحد الأدنى المطلوب لكفاية رأس المال للمصارف ضمن الفئة الثانية بعد استبعاد فروقات تقييم القطع البنيوي في حال تم احتسابه:

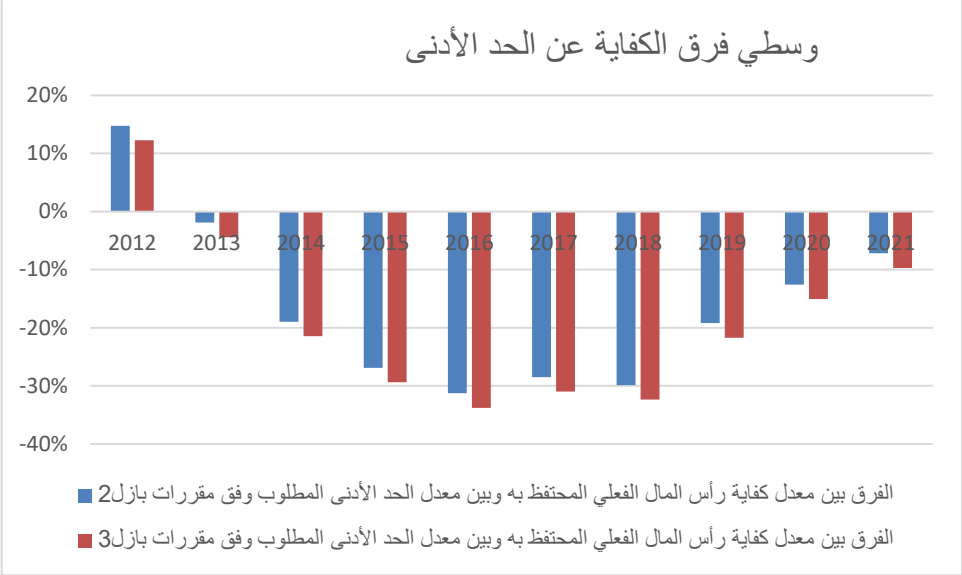

الشكل (2-8) معدل الفرق عن الحد الأدنى المطلوب لكفاية رأس المال للمصارف ضمن الفئة الثانية بعد استبعاد فروقات تقييم القطع البنيوي

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على إفصاحات سوق دمشق للأوراق المالية

يوضح الشكل السابق كيف أن الفرق الكبير سلباً بين وسطي معدلات الكفاية لهذه الفئة و الحد الأدنى المطلوب من بازل.

ولكن هناك الناحية الإيجابية و التي تظهر جلياً، أن كفاية رأس المال لهذه الفئة في تحسن تدريجي ، وهو حالة طبيعية ناتجة عن التعافي الحاصل في الناحية الاقتصادية و الناتج عن عودة دوران العجلة الاقتصادية في سورية في كافة القطاعات، و لابد هنا من التنويه أن السياسة الحكيمة لمصرف سورية المركزي ووزارة الاقتصاد و الهيئات التابعة لها في استصدار عدة قرارات و توجيهات تتضمن دعم وتنمية عدة قطاعات أساسية لغاية تشجيع صناعات معينة لإحلال بدائل المستوردات و التسريع في دوران العجلة الاقتصادية ما سينعكس إيجاباً على الاقتصاد الوطني ككل، والمصارف باعتبارها عصب هام و رئيسي.

2-2-3- الدراسة التفصيلية لتطور السيولة والربحية للمصارف الخاصة التقليدية ضمن القطاع المصرفي:

بنفس الطريقة السابقة، سنقوم بحساب تطور مؤشري السيولة والربحية في المصارف السورية التقليدية الخاصة المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية، للفئتين المحبوثتين.

1. **الفئة الأولى:** وتضمنت المصارف التالية: بنك بيمو السعودي الفرنسي- بنك الشرق- بنك قطر الوطني- سورية- بنك سورية والمهجر- بنك الائتمان الأهلي:

تم حساب وسطي نسبة الأصول السائلة (LAR) ووسطي نسبة العائد على الأصول (ROA) لهذه الفئة خلال الفترة 2012 – 2021، والموضحة في الشكل التالي:

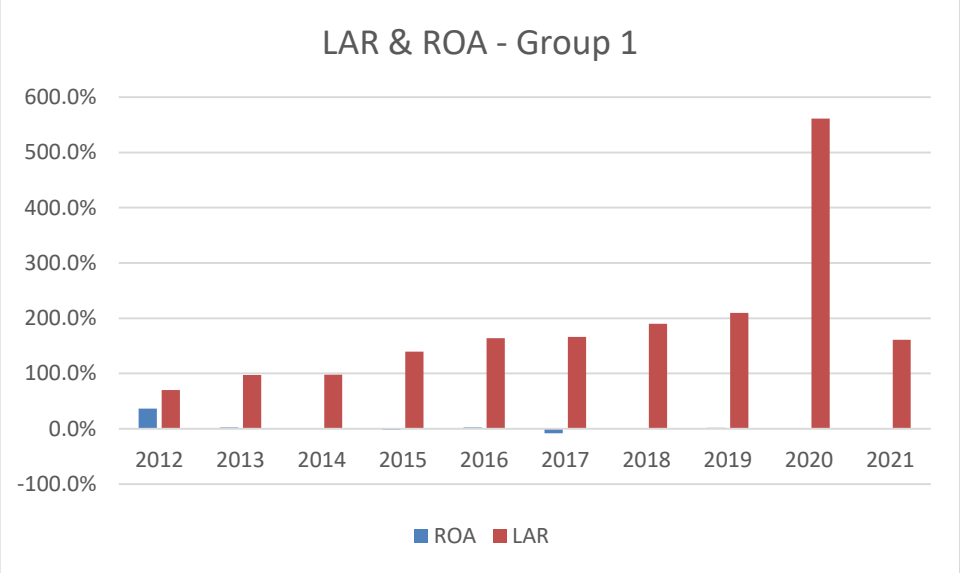

الشكل (2-9) وسطي نسبة الأصول السائلة (LAR) ووسطي نسبة العائد على الأصول (ROA) للفئة الأولى

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على إفصاحات سوق دمشق للأوراق المالية

من خلال الشكل السابق نلاحظ مدى تمتع المصارف ضمن هذه الفئه بنسبة أصول سائلة مرتفعة، ما يعني أن لديها امكانية لتشغيل المزيد من السيولة في القروض والاستثمارات التي تدر الأرباح ما سيؤثر إيجابا على معدلات الربحية، والتي تظهر أنها منخفضة بحسب الشكل حيث أن العائد على الأصول يكاد يكون معدوم في السنوات الاخيرة وهذا بطبيعة الحال ناتج عن التضخم الحاصل بقيم موجودات البنك نسبة إلى الايراد التشغيلي التشغيلي المحقق و الى التحديات التي تواجهها المصارف في استثمار مواردها بطرق أكثر ربحية وأقل مخاطر.

وهنا يتوجب التنويه إلى أنه تم استبعاد أثر فروقات القطع البنوي في عملية احتساب المعدل على الأصول، بغاية الحصول على الإيراد الفعلي الذي يعكس أداء المصارف.

والجدول التالي يبين نسب الاصول السائلة و معدل العائد على الاصول للمصارف ضمن الفئة الأولى:

الجدول (2-5) نسب الاصول السائلة و معدل العائد على الاصول لمصارف الفئة الأولى

السنة	ROA	LAR
2012	36.5%	70.1%
2013	2.2%	97.1%
2014	1.1%	98.0%
2015	-2.0%	139.7%
2016	2.3%	164.0%
2017	-7.9%	166.1%
2018	0.2%	190.1%
2019	1.7%	209.6%
2020	1.2%	561.0%
2021	0.6%	161.2%

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على إفصاحات سوق دمشق للأوراق المالية

من خلال الجدول السابق نلاحظ ما يلي:

- حققت المصارف الخمسة متوسط عائد على الأصول مرتفع في عام 2012 حيث بلغ 36.5% مما يدلنا على تحقق مؤشر الربحية في تلك المصارف، وكانت نسبة الأصول السائلة عالية حيث بلغت 70.1% مما يعني أن المصارف الخمسة حققت مؤشر السيولة، وتمتلك سيولة عالية لمواجهة أية مخاطر محتملة الحدوث، وهذا ينسجم مع معايير بازل2 وبازل 3 لناحية تجنب تعرض المصارف للمخاطر التشغيلية والسوقية.
- حققت المصارف في العامين 2015-2017 متوسط عائد على الأصول سالب، أي أنها لم تحقق شرط الربحية المطلوب منها، وبالمقابل نلاحظ أن متوسط نسبة الأصول السائلة في هذين العامين كانا عاليين حيث بلغا 166-209% على التوالي، مما يدل على أن المصارف كانت تتجنب أية مخاطرة في سبيل تحقيق الربحية، وقررت الاحتفاظ بأصولها السائلة، وهذا يفسر بسبب تداعيات الأزمة التي كانت تواجهها البلاد والتي فرضت على المصارف أخذ مبدأ الحيطة والحذر في جانب الربحية، وتفضيل السيولة العالية لديها لتحقيق هذه الغاية.

2. **الفئة الثانية:** وتضمنت المصارف التالية: البنك العربي – سورية، المصرف الدولي للتجارة والتمويل، بنك الأردن– سورية، فرنسبنك– سورية، بنك سورية والخليج، بنك بيبلوس– سورية.

تم حساب وسطي نسبة الأصول السائلة (LAR) ووسطي نسبة العائد على الأصول (ROA) لهذه الفئة خلال الفترة 2012 – 2021، والموضحة في الشكل التالي:

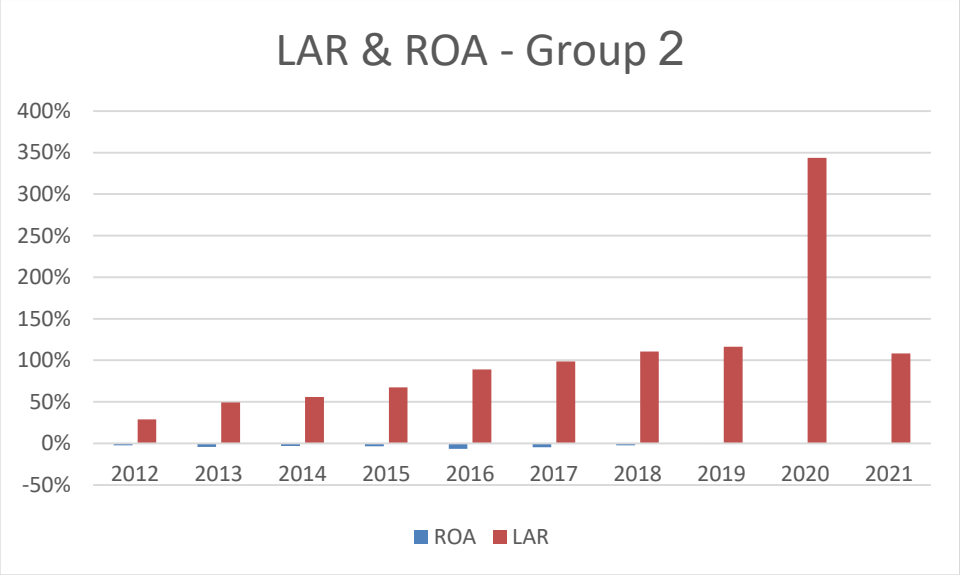

الشكل (2-10) وسطي نسبة الأصول السائلة (LAR) ووسطي نسبة العائد على الأصول (ROA) للفئة الثانية

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على إفصاحات سوق دمشق للأوراق المالية

من خلال الشكل السابق، نلاحظ أن نسب أصول سائلة مرتفعة، وهذا يعزز من درجة التفاؤل بتحسن قادم لهذه الفئة من المصارف، وتشير إلى تمتعها بدرجات سيولة تعزز صلابتها و قدرتها على تحمل المصاريف التشغيلية، وأيضاً قدرتها على التوسع بأعمالها في السوق لناحية الإقراض لمشاريع جديدة أو دخول باستثمارات مدرة للأرباح .

إن تحقيق هذه الفئة لأرباح مستقبلية مجزية سيساهم في إطفاء الخسائر المدورة وزيادة الأموال الخاصة الأساسية و سيؤدي بطبيعة الحال لمعدلات كفاية مرضية ، وستتحسن معدلات العائد على الأصول المنخفضة أصلاً بسبب الخسائر المتكبدة خلال الفترة المدروسة و للأسباب سالفة الذكر.

والجدول التالي يظهر تفاصيل وسطي نسبتي الأصول السائلة (LAR) و معدل العائد على الأصول (ROA) للمصارف ضمن الفئة الثانية للفترة المدروسة:

الجدول (2-6) نسب الاصول السائلة و معدل العائد على الاصول لمصارف الفئة الثانية

Year	ROA	LAR
2012	-2%	29%
2013	-4%	49%
2014	-3%	56%
2015	-3%	67%
2016	-7%	89%
2017	-5%	99%
2018	-2%	111%
2019	-1%	116%
2020	-1%	344%
2021	0%	108%

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على إفصاحات سوق دمشق للأوراق المالية

من خلال الجدول السابق، نلاحظ أن مصارف الفئة الثانية لم تحقق شرط الربحية خلال السنوات المدروسة، حيث جاءت النسب في معظمها سالبة، وبالتالي لا بد للمصارف من البحث عن حلول لتحسين أدائها المالي، والرفع من سوية أرباحها الفعلية لتتمكن من تدعيم رأسمالها، وتحقيق الحد الأدنى المطلوب للكفاية بحسب بازل2 مبدئياً ما يدعم صلابتها ويفتح لها آفاق تعاون مستقبلي مع مصارف خارجية يدر عليها مزيد من الأرباح و يساهم في تدعيم صلابتها المالية.

الخلاصة:

استعرضنا في هذا المبحث دراسة قياسية تحليلية معتمدة على البيانات الرسمية المتحصلة من إفصاحات سوق دمشق للأوراق المالية، حيث استعرضنا تطور معدل كفاية رأس المال للمصارف السورية التقليدية الخاصة المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية خلال الفترة 2012-2021، كما استعرضنا تطور مؤشري السيولة والربحية لتلك المصارف.

وبغرض البحث في أثر هذه المتغيرات على الأداء المالي للمصارف لناحية الربحية و السيولة، سيتم دراسة العينة إحصائيا والوقوف على النتائج وتحليلها قبل اقتراح التوصيات التي من شأنها أن تسهم في إيجاد حلول لمشكلة البحث.

الفصل الثالث

الدراسة العملية

3-1- متغيرات الدراسة.

3-2- الاحصاءات الوصفية المستخدمة في الدراسة.

3-3- اختبار استقرارية السلاسل الزمنية.

3-4- بناء النماذج القياسية واختبار الأسئلة البحثية.

3-5- النتائج.

3-6- التوصيات.

3-1- متغيرات الدراسة:

تشمل متغيرات الدراسة في:

1. المتغير المستقل (**pendent Variable**)

تتمثل المتغيرات المستقلة لهذه الدراسة بالمحددات التنظيمية والمحاسبية والتي تشمل ما يلي:

هامش تطبيق معدل كفاية رأس المال المقرر من قبل لجنة بازل 2 و3: وهو عبارة عن الفرق بين نسبة رأس المال التي تحتفظ بها البنوك بشكل فعلي وبين معدل كفاية رأس المال المقرر من قبل لجنة بازل.

2. المتغير التابع (Dependent Variable):

يتمثل المتغير التابع لهذه الدراسة بالأداء المالي للبنوك التجارية السورية والذي يمكن قياسه باستخدام مجموعة من المؤشرات الفرعية:

مؤشرات الربحية Profitability Ratios:

العائد على الأصول (ROA) Return On Assets.

مؤشرات السيولة Liquidity Ratios:

نسبة الاصول السائلة = الأصول السائلة / إجمالي الودائع

ورمزنا لها كما في الجدول الآتي:

الجدول (3-1) المتغيرات المستقلة والمتغيرات التابعة

BAZEL2	الفرق بين نسبة رأس المال الفعلي المحتفظ به وبين معدل الحد الأدنى المطلوب وفق مقررات بازل2 قبل وبعد معالجة أرباح القطع البنيوي غير المحققة	المتغيرات المستقلة
BAZEL3	الفرق بين نسبة رأس المال الفعلي المحتفظ به وبين معدل الحد الأدنى المطلوب وفق مقررات بازل3 قبل وبعد معالجة أرباح القطع البنيوي غير المحققة	
ROA	العائد على الأصول	المتغيرات التابعة
liquidity_assits_rate	نسبة الاصول السائلة	

المصدر: من إعداد الباحث

3-2- الاختبارات الاحصائية المستخدمة في الدراسة:

1. الاحصاءات الوصفية:

الجدول (3-2) الاحصاءات الوصفية لمتغيرات البحث

LAR	ROA	BAZEL3	BAZEL2	
1.434899	0.001185	0.052182	0.077182	Mean
0.914747	-0.00791	-0.023974	0.001026	Median
7.7294	1.86522	2.689221	2.714221	Maximum
0.051938	-0.3553	-0.902657	-0.877657	Minimum
1.523315	0.189259	0.557482	0.557482	Std. Dev.

المصدر: من عمل الباحث باستخدام برنامج eviews

من الجدول السابق نجد:

- متغير (الفرق بين نسبة رأس المال التي تحتفظ بها البنوك بشكل فعلي وبين معدل كفاية رأس المال المقرر من قبل لجنة بازل 2): متوسطه الحسابي يساوي 0.077182 بانحراف معياري 0.557482 وأصغر قيمة -0.877657 بينما اكبر قيمة 2.714221.
- متغير (الفرق بين نسبة رأس المال التي تحتفظ بها البنوك بشكل فعلي وبين معدل كفاية رأس المال المقرر من قبل لجنة بازل 3): متوسطه الحسابي يساوي 0.052182 بانحراف معياري 0.557482 واصغر قيمة -0.902657 بينما اكبر قيمة 2.689221.
- متغير (ROA): متوسطه الحسابي يساوي 0.001185بانحراف معياري 0.189259 واصغر قيمة -0.3553 بينما اكبر قيمة 1.86522
- متغير (LIQUIDITY_ASSITS_RATE): متوسطه الحسابي يساوي 0.065671 بانحراف معياري 0.093207 واصغر قيمة 0.004264 بينما اكبر قيمة 1.501829

3-3- اختبار استقرارية السلاسل الزمنية:

بالنظر الى الأشكال البيانية الخاصة بمتغيرات الدراسة نلاحظ وجود نوع من عدم الاستقرار في قيمها وبالتالي نقوم باختبارات الاستقرارية الخاصة بهذه المتغيرات لكل متغير من الشروط المناسبة له من حيث وجود الثابت والاتجاه العام أو وجود الثابت فقط او بدون ثابت واتجاه عام كما هو موضح في الآتي:

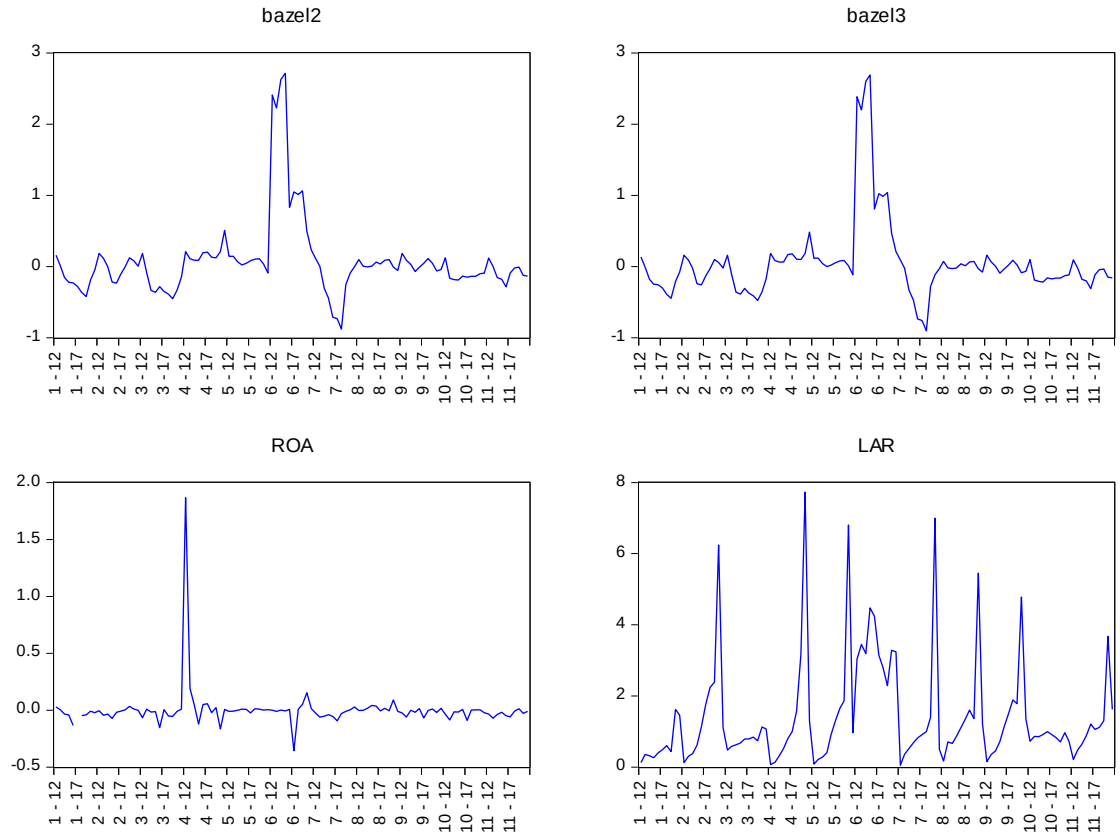

الشكل (3-1) اختبارات الاستقرارية الخاصة بالمتغيرات البحث

المصدر: من عمل الباحث باستخدام برنامج eviews

يتم التحقق من استقرارية السلاسل الزمنية أو عدمه من خلال اختبار جذر الوحدة (Unit Root Test), والذي يُعَد اختباراً أساسياً لمعرفة استقرار السلسلة الزمنية, وتحديد درجة تكاملها لما لها

من أهمية قصوى للوصول إلى نتائج أكثر دقة وتجنب ظاهرة الانحدار الزائف وأن تكون نتائج الانحدار غير حقيقية ولا يمكن الاعتماد عليها.

ويُعَد اختبار الاستقرارية وعلاقات التكامل المشترك على (Panel Data) أهم مراحل بناء نموذج الاقتصاد القياسي، فاختبارات الجذور الأُحادية والتكامل المشترك لهذا النوع من البيانات, تُعطي نتائج أفضل من السلاسل الزمنية الفردية, ذلك لأن قوة الاختبار تزداد مع تزايد حجم العينة، فهي تتضمن المحتوى المعلوماتي المقطعي والزمني.

يُعَد (Levin Lin and Chu: LLC) أول من اقترحا هذا الاختبار لقياس مدى استقرارية السلاسل بشكل دقيق، ويتم اختبار فرضية العدم والتي تعني أن السلسلة تحتوي جذر الوحدة، أما الفرضية البديلة هي أن السلسلة مستقرة ولا تحتوي على جذر الوحدة. وتم تطبيق اختباري Levin–Lin–Chu (LLC) و Test (PP) Fisher– type لاختبار استقرار متغيرات Panel Data؛ وتُعَد المُتغيرات مستقرة إذا كانت (t–statistic > t–critical) حيثُ (P–value<0.05) وفي هذه الحالة تُرفض فرضية العدم (H0) القائلة بعدم استقرارية المُتغيرات في المُستوى، ولا تُرفض الفرضية البديلة (H1) التي تُشير إلى استقرارية المُتغيرات في المُستوى، أما إذا لم تكن المُتغيرات ساكنه في المُستوى، فيعاد اختبار السكون عند الفرق الأول, (Im et al. 2003).

2. دراسة الاستقرارية للسلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة:

- **دراسة استقرارية سلسلة (الفرق بين نسبة رأس المال التي تحتفظ بها البنوك بشكل فعلي وبين معدل كفاية رأس المال المقرر من قبل لجنة بازل2) (BAZEL2):**

الجدول (3-2) دراسة استقرارية سلسلة الفرق بين نسبة رأس المال التي تحتفظ بها البنوك بشكل فعلي وبين معدل كفاية رأس المال المقرر من قبل لجنة بازل2

Panel unit root test: Summary
Series: BAZEL2
Date: 10/26/22 Time: 17:18
Sample: 2012 2021
Exogenous variables: None
User-specified lags: 1
Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel
Balanced observations for each test

Obs	Cross-sections	Prob.**	Statistic	Method
Null: Unit root (assumes common unit root process)				
88	11	0.0000	-3.96955	Levin, Lin & Chu t*
Null: Unit root (assumes individual unit root process)				
88	11	0.0008	48.9683	ADF - Fisher Chi-square
99	11	0.0009	48.4903	PP - Fisher Chi-square

** Probabilities for Fisher tests are computed using an asymptotic Chi -square distribution. All other tests assume asymptotic normality.

المصدر: من عمل الباحث باستخدام برنامج eviews

يبين الجدول أن الاختبارات الثلاثة الخاصة بسكون السلاسل بلغت فيها قيمة P-value أقل من 0.05 وبالتالي فإن متغير (الفرق بين نسبة رأس المال التي تحتفظ بها البنوك بشكل فعلي وبين معدل كفاية رأس المال المقرر من قبل لجنة بازل2) ساكن عند المستوى بلا ثابت واتجاه عام.

- **دراسة استقرارية سلسلة (الفرق بين نسبة رأس المال التي تحتفظ بها البنوك بشكل فعلي وبين معدل كفاية رأس المال المقرر من قبل لجنة بازل3) (BAZEL3)**:

الجدول (3-3) دراسة استقرارية سلسلة الفرق بين نسبة رأس المال التي تحتفظ بها البنوك بشكل فعلي وبين معدل كفاية رأس المال المقرر من قبل لجنة بازل 3

Panel unit root test: Summary
Series: BAZEL3
Date: 10/26/22 Time: 17:21
Sample: 2012 2021
Exogenous variables: None
User-specified lags: 1
Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel
Balanced observations for each test

Obs	Cross-sections	Prob.**	Statistic	Method
Null: Unit root (assumes common unit root process)				
88	11	0.0001	-3.62139	Levin, Lin & Chu t*
Null: Unit root (assumes individual unit root process)				
88	11	0.0005	50.5117	ADF - Fisher Chi-square
99	11	0.0047	42.9845	PP - Fisher Chi-square

** Probabilities for Fisher tests are computed using an asymptotic Chi -square distribution. All other tests assume asymptotic normality.

المصدر: من عمل الباحث باستخدام برنامج eviews

يبين الجدول أن الاختبارات الثلاثة الخاصة بسكون السلاسل بلغت فيها قيمة P-value أقل من 0.05 وبالتالي فإن متغير (الفرق بين نسبة رأس المال التي تحتفظ بها البنوك بشكل فعلي وبين معدل كفاية رأس المال المقرر من قبل لجنة بازل 3) ساكن عند المستوى بلا ثابت واتجاه عام.

- **دراسة استقرارية سلسلة (العائد على الأصول) (ROA):**

الجدول (3-4) استقرارية سلسلة (العائد على الأصول)

Panel unit root test: Summary

Series: ROA

Date: 10/26/22 Time: 17:23

Sample: 2012 2021

Exogenous variables: None

User-specified lags: 1

Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel

Obs	Cross-sections	Prob.**	Statistic	Method
Null: Unit root (assumes common unit root process)				
85	11	0.0000	-5.34299	Levin, Lin & Chu t*
Null: Unit root (assumes individual unit root process)				
85	11	0.0001	56.9542	ADF - Fisher Chi-square
97	11	0.0000	87.2033	PP - Fisher Chi-square

** Probabilities for Fisher tests are computed using an asymptotic Chi -square distribution. All other tests assume asymptotic normality.

المصدر: من عمل الباحث باستخدام برنامج eviews

يبين الجدول أن الاختبارات الثلاثة الخاصة بسكون السلاسل بلغت فيها قيمة P-value أقل من 0.05 وبالتالي فإن متغير (العائد على الأصول) ساكن عند المستوى مع وجود ثابت.

- **دراسة استقرارية سلسلة (نسبة الاصول السائلة) (liquidity_assits_rate):**

الجدول (3-5) استقرارية سلسلة (نسبة الاصول السائلة)

Panel unit root test: Summary
Series: LAR
Date: 10/26/22 Time: 17:25
Sample: 2012 2021
Exogenous variables: None
User-specified lags: 1
Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel
Balanced observations for each test

Obs	Cross-sections	Prob.**	Statistic	Method
Null: Unit root (assumes common unit root process)				
77	11	0.0389	-2.98373	Levin, Lin & Chu t*
Null: Unit root (assumes individual unit root process)				
77	11	0.7089	17.9503	ADF - Fisher Chi-square
88	11	0.0000	155.656	PP - Fisher Chi-square

** Probabilities for Fisher tests are computed using an asymptotic Chi -square distribution. All other tests assume asymptotic normality.

المصدر: من عمل الباحث باستخدام برنامج eviews

يبين الجدول أن اثنين من الاختبارات الثلاثة الخاصة بسكون السلاسل بلغت فيها قيمة P-value أقل من 0.05 وبالتالي فإن متغير (العائد على الأصول) ساكن عند المستوى بلا ثابت واتجاه عام.

3-4-بناء النماذج القياسية واختبار الأسئلة البحثية:

نقوم باستخدام نوعين النماذج تبعا لنتائج الاستقرارية حيث سنستخدم النماذج الساكنة في النماذج التي يكون فيها المتغير التابع مستقرا عند المستوى والنماذج الديناميكية في النماذج التي يكون فيها المتغير التابع مستقرا عند الفرق الاول مع مراعاة كون البيات مقطعية – زمنية وهي على الشكل الاتي:

- في حال كون المتغير التابع ساكناً عند المستوى:

لتحليل البيانات المقطعية الزمنية يتم استخدام ثلاثة أنواع من معادلات الانحدار وهي:

- **نموذج الانحدار المجمع Pooled Regression Model (PRM):**

يعد نموذج الانحدار التجميعي من أبسط نماذج بيانات البانل، حيث يهمل هذا النموذج تأثير البعد الزمني، وهو يُجمّع كل المشاهدات معاً (440) مشاهدة ويُهمل الطبيعة المزدوجة للبيانات المقطعية والسلاسل الزمنية، ويُقدر بطريقة المربعات الصغرى العادية (OLS) Ordinary Least Squares.

- **نموذج الآثار الثابتة Fixed Effects Mode (FEM):**

يهدف استخدام هذا النموذج إلى معرفة سلوك كل مجموعة من البيانات المقطعية (سلوك كل شركة) على حدة، وهو يجمّع كل المشاهدات معاً لكنه يأخذ الفروق الفردية بين الوحدات بعين الاعتبار، فهو يسمح بوجود ثابت خاص لكل شركة وهذا الثابت لا يختلف عبر الزمن لنفس الشركة لذلك سمي بنموذج الآثار الثابتة. يُقدر بطريقة المربعات الصغرى العادية (OLS).

- **نموذج الآثار العشوائية Random Effects Model (REM):**

يعد نموذج التأثيرات العشوائية ملائما للتقدير في حالة وجود خلل في شروط نموذج الآثار الثابتة، ولتقدير نموذج التأثيرات العشوائية يتم استخدام طريقة المربعات الصغرى المعممة (Generalized Least Squares-GLS).

لتحديد النموذج الأكثر ملائمة يتم الاعتماد على اختبارين، الاختبار الأول للاختيار بين النموذج المجمع ونموذج الآثار الثابتة، وهو اختبار إحصائية فيشر (F) المقيد، فإذا أشار اختبار احصائية فيشر لملائمة النموذج المجمع للبيانات يتم التوقف عند هذه المرحلة ويعد

النموذج المجمع هو الأكثر ملائمة، بينما إذا أشارت إحصائية فيشر لملائمة نموذج الآثار الثابتة على النموذج التجميعي، يتم بعد ذلك إجراء الاختبار الثاني المتمثل في اختبار هوسمان (Hausman)للتفضيل بين نموذج الآثار الثابتة ونموذج الآثار العشوائية.

عند قبول أحد النماذج الانحدارية السابقة نقوم برفض الفرضية العدمية ونقبل الفرضية البديلة

بما أن المتغيرات المستقلة والتابعة مستقرة عند المستوى اعتمدنا على هذه النماذج في الاجابة على تساؤلات البحث والنتائج مبينة في الاتي:

التساؤل الرئيس الأول: هل تؤثر كفاية رأس المال وفق معايير بازل 2 في الأداء المالي للمصارف السورية التقليدية الخاصة وذلك قبل وبعد معالجة أرباح القطع البنيوي غير المحققة؟

ويتفرع عنه الأسئلة الفرعية التالية:

1. هل تؤثر كفاية رأس المال وفق معايير بازل 2 في سيولة المصارف السورية التقليدية الخاصة وذلك قبل وبعد معالجة أرباح القطع البنيوي غير المحققة؟

للإجابة عن التساؤل السابق تم حساب النماذج القياسية المذكورة سابقا:

- **نموذج الانحدار المجمع:**

الجدول (3-6) نموذج الانحدار المتعدد للسؤال الفرعي الأول

Dependent Variable: LAR
Method: Panel Least Squares
Date: 10/26/22 Time: 17:29
Sample: 2012 2021
Periods included: 10
Cross-sections included: 11
Total panel (balanced) observations: 110

Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.0001	4.110979	0.244468	1.005003	BAZEL2
0.0000	9.905209	0.136497	1.352036	C

1.426344	Mean dependent var	0.135309	R-squared
1.518964	S.D. dependent var	0.127303	Adjusted R-squared
3.555782	Akaike info criterion	1.418990	S.E. of regression
3.604881	Schwarz criterion	217.4614	Sum squared resid
3.575697	Hannan-Quinn criter.	-193.5680	Log likelihood
1.632217	Durbin-Watson stat	16.90015	F-statistic
		0.000077	Prob(F-statistic)

المصدر: من عمل الباحث باستخدام برنامج eviews

من الجدول السابق نجد أن هناك علاقة ذات دلالة احصائية بين المتغيرين (تطبيق معايير بازل 2 بخصوص كفاية رأس المال قبل و بعد معالجة أرباح القطع البنيوي غير المحققة) و(نسبة الأصول السائلة) حيث أن قيمة Prob أقل من 0.05 وقيمة معامل التحديد 0.135 أي أن متغير (تطبيق معايير بازل 2 بخصوص كفاية رأس المال بعد معالجة أرباح القطع البنيوي غير المحققة) يفسر 13.5% من التغيرات في متغير (نسبة الاصول السائلة).

- **نموذج الآثار الثابتة:**

الجدول (3-7) نموذج الآثار الثابتة للسؤال الفرعي الأول

Dependent Variable: LAR
Method: Panel Least Squares
Date: 10/26/22 Time: 17:30
Sample: 2012 2021
Periods included: 10
Cross-sections included: 11
Total panel (balanced) observations: 110

Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.7514	0.317677	0.448728	0.142550	BAZEL2
0.0000	10.10358	0.140129	1.415804	C

Effects Specification

Cross-section fixed (dummy variables)

1.426344	Mean dependent var	0.205492	R-squared
1.518964	S.D. dependent var	0.116313	Adjusted R-squared
3.652951	Akaike info criterion	1.427896	S.E. of regression
3.947548	Schwarz criterion	199.8110	Sum squared resid
3.772441	Hannan-Quinn criter.	-188.9123	Log likelihood
1.729436	Durbin-Watson stat	2.304259	F-statistic
		0.014781	Prob(F-statistic)

المصدر: من عمل الباحث باستخدام برنامج eviews

من الجدول السابق نجد العلاقة ليست دالة احصائياً بين المتغيرين (تطبيق معايير بازل 2 بخصوص كفاية رأس المال قبل وبعد معالجة أرباح القطع البنيوي غير المحققة) و(نسبة الاصول السائلة) حيث أن قيمة Prob أكبر من 0.05 وقيمة معامل التحديد 0.2054 أي أن متغير (تطبيق معايير بازل 2 بخصوص كفاية رأس المال قبل وبعد معالجة أرباح القطع البنيوي غير المحققة) يفسر 20.54% من التغيرات في متغير (نسبة الاصول السائلة).

للمفاضلة بين النموذجين تم استخدام اختبار Redundant Fixed Effects Tests المبينة نتائجه في الجدول الآتي:

الجدول (3-8) اختبار Redundant Fixed Effects Tests

Redundant Fixed Effects Tests Equation: Untitled Test cross-section fixed effects			
Prob.	d.f.	Statistic	Effects Test
0.5677	(10,98)	0.865688	Cross-section F
0.5028	10	9.311438	Cross-section Chi-square

المصدر: من عمل الباحث باستخدام برنامج eviews

من الجدول السابق نجد أن قيمة F تساوي 0.865 بدلالة احصائية أكبر من 0.05 وهذا يعني أن نموذج الاثار المجمع ملائم اكثر من نموذج الانحدار الثابتة.

إن قيمة Prob الخاصة F-statistic أقل من 0.05 لنموذج الآثار المجمعة وهذا يدل على أن المعادلة مهمة احصائياً عند هذا المستوى, وقيمة معامل التحديد 0.135 أي أن متغير (تطبيق معايير بازل 2 بخصوص كفاية رأس المال قبل وبعد معالجة أرباح القطع البنيوي غير المحققة) يفسر 13.5% من التغيرات في متغير (نسبة الاصول السائلة). كما ان قيمة Prob الخاصة بمتغير (تطبيق معايير بازل 2 بخصوص كفاية رأس المال) أقل من 0.05 ويعبر عن العلاقة وفق المعادلة الاتية:

$$LAR = 1.005*BAZEL2 + 1.3520$$

بنا على المعادلة السابقة يمكن القول بان زيادة قيمة متغير (تطبيق معايير بازل 2 بخصوص كفاية رأس المال قبل وبعد معالجة أرباح القطع البنيوي غير المحققة) بوحدة واحدة ستنقص قيمة متغير (نسبة الاصول السائلة) ب 1.005 وحدة.

بعد اختيار النموذج المناسب سنقوم باختبارات قوة تمثيل النموذج المقترح والمبينة في التالي:

أولاً- اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي:

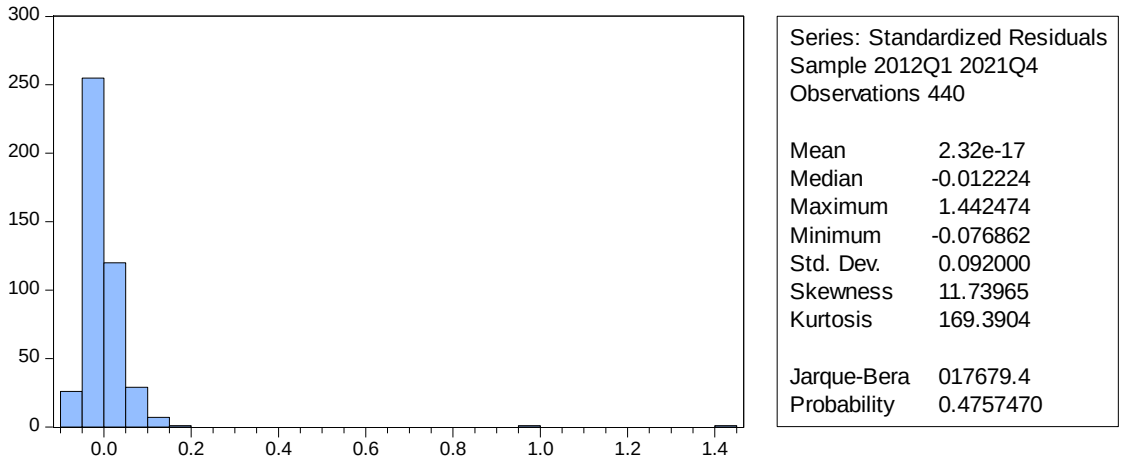

الشكل (3-2) اختبار التوزع الطبيعي للبواقي لمتغيرات السؤال الفرعي الأول

المصدر: من عمل الباحث باستخدام برنامج eviews

من الشكل السابق نجد أن قيمة Prob اكبر من 0.05 فبواقي النموذج تتبع التوزيع الطبيعي.

كما أن اغلب قيم البواقي تتوزع ضمن حدود مجال الثقة كما هو مبين في الآتي:

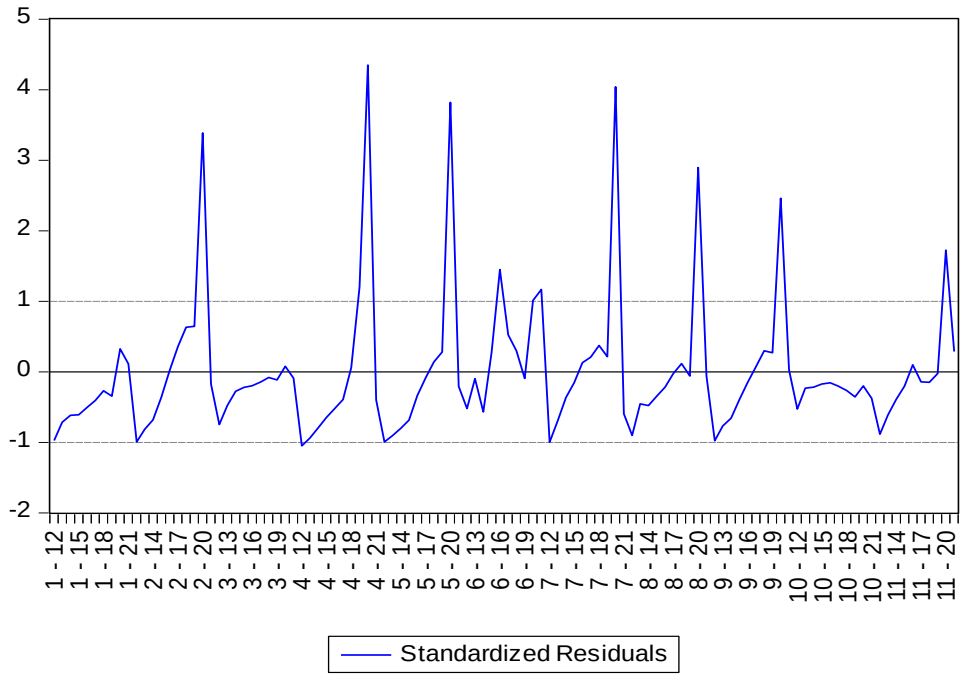

الشكل (3-3) توزع قيم البواقي تتوزع ضمن حدود مجال الثقة

المصدر: من عمل الباحث باستخدام برنامج eviews

ثانيا- اختبار مجال الثقة لميل وثابت معادلة الانحدار باستخدام (confidence ellipse)

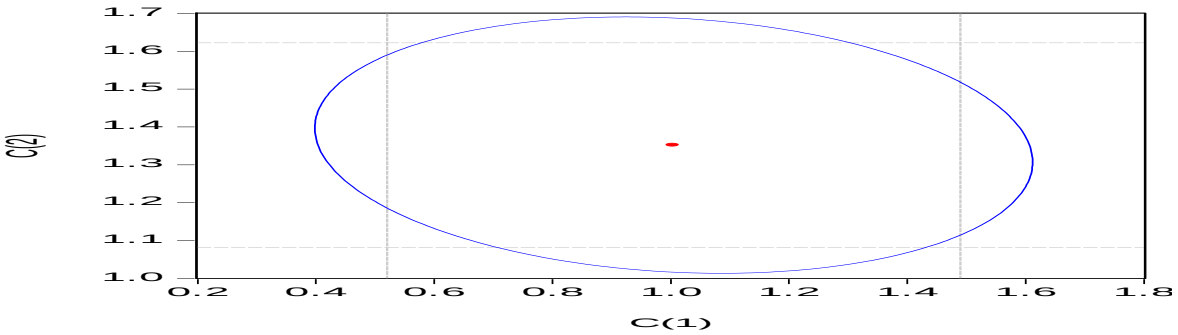

الشكل (3-4) اختبار مجال الثقة لميل وثابت معادلة الانحدار

المصدر: من عمل الباحث باستخدام برنامج eviews

من الشكل السابق نجد أن العلاقة بين ثابت وميل معادلة الانحدار تقع ضمن نطاق الثقة الخاصة باختبار confidence ellipse وبالتالي فالعلاقة بين المتغير التابع والمستقل ليست علاقة وهمية والدلالة الاحصائية السابقة يمكن قبولها.

بناء على ما سبق:

نستنتج أن هناك أثر لـ(تطبيق معايير بازل 2 بخصوص كفاية رأس المال قبل وبعد معالجة أرباح القطع البنيوي غير المحققة) على (نسبة الأصول السائلة) للمصارف الخاصة التقليدية السورية.

وبالتالي فإن المصارف السورية عند تطبيق مقررات بازل 2 بخصوص معدل كفاية رأس المال، في حالة احتساب فروقات تقييم القطع البنيوي غير المحققة ضمن الأموال الخاصة الأساسية فإن هذا يؤثر في نسبة الأصول السائلة، وهذا الأثر ايجابي، وكذلك الأمر في حال تم إدراج فروقات

تقييم القطع البنيوي غير المحققة ضمن رأس المال المساند بحسب مقررات بازل 2، لن يتغير الأثر وسيبقى ايجابياً، وهذه النتيجة التي توصلنا إليها إحصائياً.

2. هل تؤثر كفاية رأس المال وفق معايير بازل 2 في ربحية المصارف السورية التقليدية الخاصة وذلك قبل وبعد معالجة أرباح القطع البنيوي غير المحققة؟

للإجابة عن التساؤل السابق قمنا بحساب النماذج القياسية المذكورة سابقا:

- **نموذج الانحدار المجمع:**

الجدول (3-9) نموذج الانحدار المجمع للتساؤل الفرعي الثاني

Dependent Variable: ROA
Method: Panel Least Squares
Date: 10/26/22 Time: 17:37
Sample: 2012 2021
Periods included: 10
Cross-sections included: 11
Total panel (unbalanced) observations: 109

Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.6373	0.472779	0.032785	0.015500	BAZEL2
0.9995	-0.000612	0.018368	-1.12E-05	C

0.001185	Mean dependent var	0.002085	R-squared
0.189259	S.D. dependent var	-0.007242	Adjusted R-squared
-0.466005	Akaike info criterion	0.189943	S.E. of regression
-0.416622	Schwarz criterion	3.860393	Sum squared resid
-0.445978	Hannan-Quinn criter.	27.39725	Log likelihood
0.981746	Durbin-Watson stat	0.223520	F-statistic
		0.637334	Prob(F-statistic)

المصدر: من عمل الباحث باستخدام برنامج eviews

من الجدول السابق نجد أن العلاقة غير دالة احصائياً بين المتغيرين (تطبيق معايير بازل 2 بخصوص كفاية رأس المال قبل وبعد معالجة أرباح القطع البنيوي غير المحققة) و(العائد على

الأصول) حيث ان قيمة Prob أكبر من 0.05 وقيمة معامل التحديد 0.002 اي ان متغير (تطبيق معايير بازل 2 بخصوص كفاية رأس المال قبل وبعد معالجة أرباح القطع البنيوي غير المحققة) يفسر 0.2% من التغيرات في متغير (العائد على الأصول).

- **نموذج الآثار الثابتة:**

الجدول (3-10) نموذج الآثار الثابتة المجمع للتساؤل الفرعي الثاني

Dependent Variable: ROA
Method: Panel Least Squares
Date: 10/26/22 Time: 17:39
Sample: 2012 2021
Periods included: 10
Cross-sections included: 11
Total panel (unbalanced) observations: 109

Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.9039	0.121071	0.059220	0.007170	BAZEL2
0.9730	0.033947	0.018609	0.000632	C

Effects Specification

Cross-section fixed (dummy variables)

0.001185	Mean dependent var	0.110669	R-squared
0.189259	S.D. dependent var	0.009817	Adjusted R-squared
-0.397717	Akaike info criterion	0.188328	S.E. of regression
-0.101422	Schwarz criterion	3.440339	Sum squared resid
-0.277559	Hannan-Quinn criter.	33.67560	Log likelihood
1.102041	Durbin-Watson stat	1.097341	F-statistic
		0.371685	Prob(F-statistic)

المصدر: من عمل الباحث باستخدام برنامج eviews

من الجدول السابق نجد أن العلاقة غير دالة احصائيا بين المتغيرين (تطبيق معايير بازل 2 بخصوص كفاية رأس المال قبل وبعد معالجة أرباح القطع البنيوي غير المحققة) و(العائد على

الأصول) حيث ان قيمة Prob اكبر من 0.05 وقيمة معامل التحديد 0.110 اي ان متغير (تطبيق معايير بازل 2 بخصوص كفاية رأس المال قبل وبعد معالجة أرباح القطع البنيوي غير المحققة) يفسر 11.0% من التغيرات في متغير (العائد على الأصول).

للمفاضلة بين النموذجين تم استخدام اختبار Redundant Fixed Effects Tests المبينة نتائجه في الجدول الاتي:

الجدول (3-11) ختبار Redundant Fixed Effects Tests

Redundant Fixed Effects Tests Equation: Untitled Test cross-section fixed effects			
Prob.	d.f.	Statistic	Effects Test
0.3109	(10,97)	1.184338	Cross-section F
0.2495	10	12.556691	Cross-section Chi-square

المصدر: من عمل الباحث باستخدام برنامج eviews

من الجدول السابق نجد أن قيمة F تساوي 1.18 بدلالة اكبر من 0.05 وهذا يعني أن نموذج الاثار المجمع ملائم اكثر من نموذج الانحدار الثابتة.

أن قيمة Prob أكبر من 0.05 الخاصة بنموذج الاثار المجمعة وبالتالي نستنتج أنه لا يوجد أثر ذو دلالة احصائية (تطبيق معايير بازل 2 بخصوص كفاية رأس المال قبل وبعد معالجة أرباح القطع البنيوي غير المحققة) على (العائد على الأصول) للمصارف الخاصة السورية.

وبالتالي يمكن استنتاج أن المصارف التقليدية السورية الخاصة سواء أقام بإدراج فروقات تقييم القطع البنيوي غير المحققة ضمن الأموال الخاصة الأساسية لأغراض احتساب كفاية رأس المال فهذا لن يؤثر على الربحية وفق معدل العائد على الأصول، وكذلك في حال قامت بإدراج

فروقات تقييم القطع البنيوي غير المحققة ضمن رأس المال المساند لأغراض احتساب كفاية رأس المال فلن يؤثر ذلك على الربحية وفق معدل العائد على الأصول.

التساؤل الرئيس الثاني: هل تؤثر كفاية رأس المال وفق معايير بازل 3 في الأداء المالي للمصارف السورية التقليدية الخاصة وذلك قبل وبعد معالجة أرباح القطع البنيوي غير المحققة؟

ويتفرع عنه الأسئلة الفرعية التالية:

1. هل تؤثر كفاية رأس المال وفق معايير بازل 3 في سيولة المصارف السورية التقليدية الخاصة وذلك قبل وبعد معالجة أرباح القطع البنيوي غير المحققة؟

قمنا بحساب النماذج القياسية المذكورة سابقا:

- **نموذج الانحدار المجمع:**

الجدول (3-12) نموذج الانحدار المجمع للتساؤل الفرعي الأول

Dependent Variable: LAR
Method: Panel Least Squares
Date: 10/26/22 Time: 17:55
Sample: 2012 2021
Periods included: 10
Cross-sections included: 11
Total panel (balanced) observations: 110

Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.0001	4.110979	0.244468	1.005003	BAZEL3
0.0000	10.13936	0.135823	1.377161	C

1.426344	Mean dependent var	0.135309	R-squared
1.518964	S.D. dependent var	0.127303	Adjusted R-squared
3.555782	Akaike info criterion	1.418990	S.E. of regression
3.604881	Schwarz criterion	217.4614	Sum squared resid
3.575697	Hannan-Quinn criter.	-193.5680	Log likelihood
1.632217	Durbin-Watson stat	16.90015	F-statistic
		0.000077	Prob(F-statistic)

المصدر: من عمل الباحث باستخدام برنامج eviews

من الجدول السابق نجد أن هناك علاقة ذات دلالة احصائية بين المتغيرين (تطبيق معايير بازل 3 بخصوص كفاية رأس المال قبل وبعد معالجة أرباح القطع البنيوي غير المحققة) و(نسبة الاصول السائلة) حيث ان قيمة Prob أقل من 0.05 وقيمة معامل التحديد 0.135 اي ان متغير (تطبيق معايير بازل 3 بخصوص كفاية رأس المال قبل وبعد معالجة أرباح القطع البنيوي غير المحققة) يفسر 13.5% من التغيرات في متغير (نسبة الاصول السائلة).

- **نموذج الآثار الثابتة:**

الجدول (3-13) نموذج الآثار الثابتة للتساؤل الفرعي الأول

Dependent Variable: LAR
Method: Panel Least Squares
Date: 10/26/22 Time: 17:56
Sample: 2012 2021
Periods included: 10
Cross-sections included: 11
Total panel (balanced) observations: 110

Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.7514	0.317677	0.448728	0.142550	BAZEL3
0.0000	10.29241	0.137904	1.419368	C

Effects Specification

Cross-section fixed (dummy variables)

1.426344	Mean dependent var	0.205492	R-squared
1.518964	S.D. dependent var	0.116313	Adjusted R-squared
3.652951	Akaike info criterion	1.427896	S.E. of regression
3.947548	Schwarz criterion	199.8110	Sum squared resid
3.772441	Hannan-Quinn criter.	-188.9123	Log likelihood
1.729436	Durbin-Watson stat	2.304259	F-statistic
		0.014781	Prob(F-statistic)

المصدر: من عمل الباحث باستخدام برنامج eviews

من الجدول السابق نجد أن العلاقة ليست ذات دلالة احصائية بين المتغيرين (تطبيق معايير بازل 3 بخصوص كفاية رأس المال قبل وبعد معالجة أرباح القطع البنيوي غير المحققة) و(نسبة الاصول السائلة) حيث ان قيمة Prob أكبر من 0.05 وقيمة معامل التحديد 0.205 اي ان متغير (تطبيق معايير بازل 3 بخصوص كفاية رأس المال قبل وبعد معالجة أرباح القطع البنيوي غير المحققة) يفسر 20.5 من التغيرات في متغير (نسبة الاصول السائلة).

للمفاضلة بين النموذجين تم استخدام اختبار Redundant Fixed Effects Tests المبينة نتائجه في الجدول الاتي:

الجدول (3-14) اختبار Redundant Fixed Effects Tests

Redundant Fixed Effects Tests Equation: Untitled Test cross-section fixed effects			
Prob.	d.f.	Statistic	Effects Test
0.5677	(10,98)	0.865688	Cross-section F
0.5028	10	9.311438	Cross-section Chi-square

المصدر: من عمل الباحث باستخدام برنامج eviews

من الجدول السابق نجد أن قيمة F تساوي 0.86 بدلالة احصائية أكبر من 0.05 وهذا يعني أن نموذج الاثار المجمع ملائم اكثر من نموذج الانحدار الثابتة.

إن قيمة Prob الخاصة F-statistic أقل من 0.05 في نموذج الاثار المجمعة وهذا يدل على ان المعادلة مهمة احصائيا عند هذا المستوى, وقيمة معامل التحديد اي ان متغير (تطبيق معايير بازل 3 بخصوص كفاية رأس المال قبل وبعد معالجة أرباح القطع البنيوي غير المحققة) يفسر 13.5% من التغيرات في متغير (نسبة الاصول السائلة). كما ان قيمة Prob

الخاصة بمتغير (تطبيق معايير بازل 3 بخصوص كفاية رأس المال) أقل من 0.05 ويعبر عن العلاقة وفق المعادلة الاتية:

$$LAR = 1.005*BAZEL3 + 1.377$$

بنا على المعادلة السابقة يمكن القول بان زيادة قيمة متغير (تطبيق معايير بازل 3 بخصوص كفاية رأس المال قبل وبعد معالجة أرباح القطع البنيوي غير المحققة) بوحدة واحدة ستنقص قيمة متغير (نسبة الاصول السائلة) ب 1.005 وحدة.

بعد اختيار النموذج المناسب سنقوم باختبارات قوة تمثيل النموذج المقترح والمبينة في التالي:

أولاً- اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي:

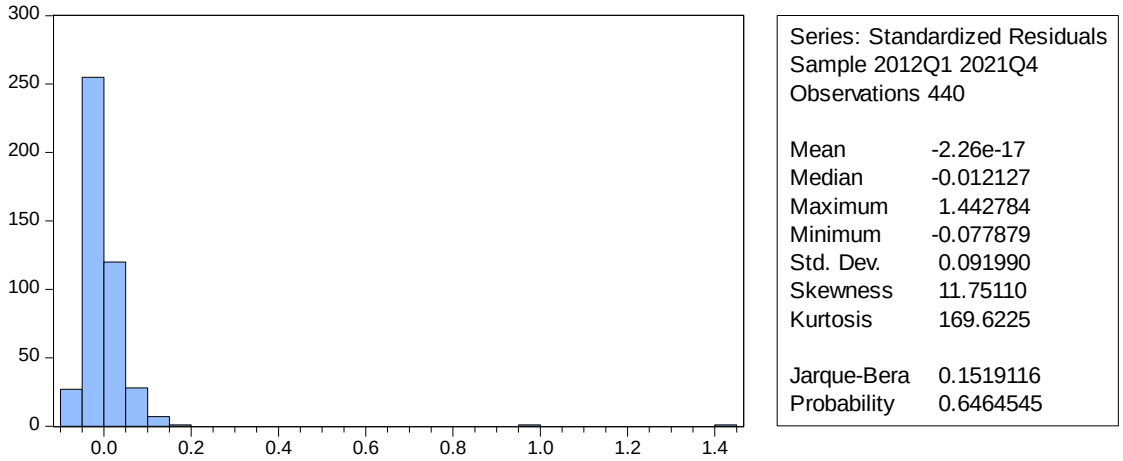

الشكل (3-5) اختبار التوزع الطبيعي للبواقي لمتغيرات السؤال الفرعي الأول

المصدر: من عمل الباحث باستخدام برنامج eviews

الشكل السابق نجد أن قيمة Prob اكبر من 0.05 فبواقي النموذج تتبع التوزيع الطبيعي. كما أن اغلب قيم البواقي تتوزع ضمن حدود مجال الثقة كما هو مبين في الاتي:

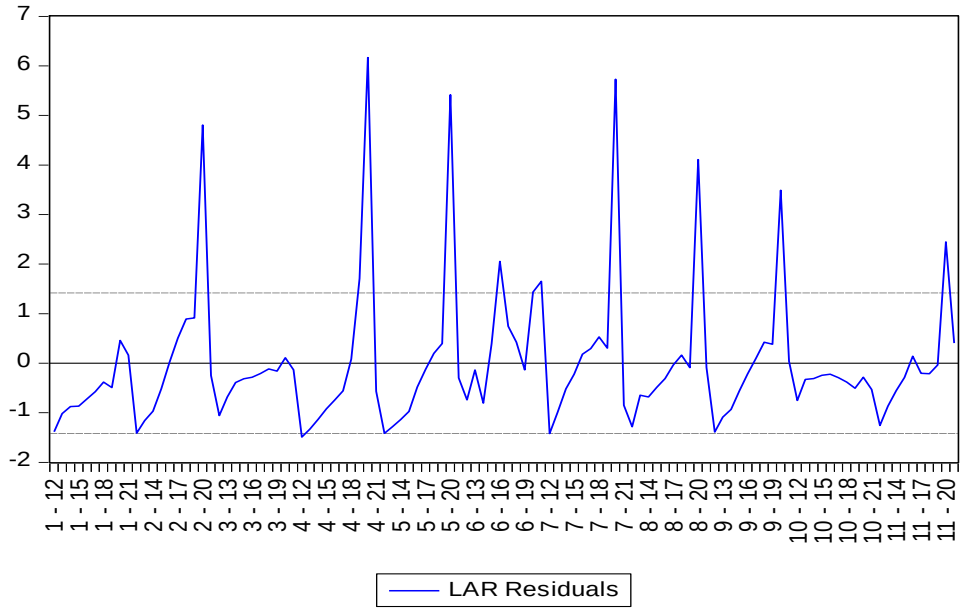

الشكل (3-6) توزع قيم البواقي تتوزع ضمن حدود مجال الثقة

المصدر: من عمل الباحث باستخدام برنامج eviews

ثانياً: اختبار مجال الثقة لميل وثابت معادلة الانحدار باستخدام (confidence ellipse)

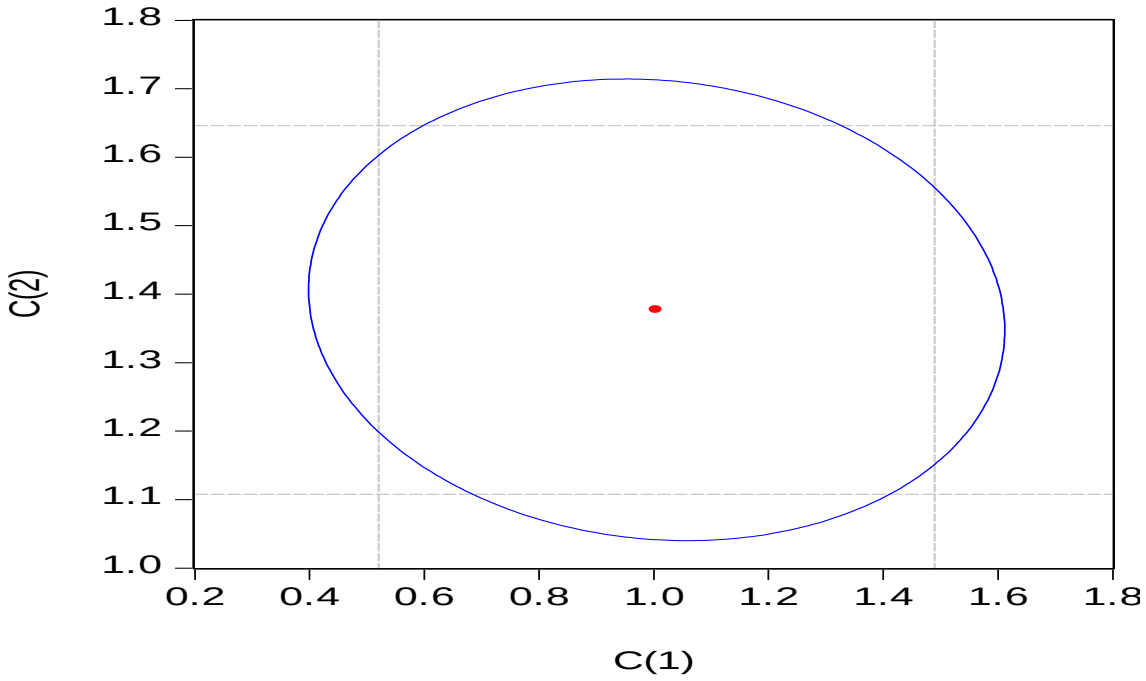

الشكل (3-7) اختبار مجال الثقة لميل وثابت معادلة الانحدار

المصدر: من عمل الباحث باستخدام برنامج eviews

من الشكل السابق نجد أن العلاقة بين ثابت وميل معادلة الانحدار تقع ضمن نطاق الثقة الخاصة باختبار confidence ellipse وبالتالي فالعلاقة بين المتغير التابع والمستقل ليست علاقة وهمية والدلالة الاحصائية السابقة يمكن قبولها.

بناء على ما سبق:

نستنتج أنه يوجد أثر ذو دلالة احصائية (تطبيق معايير بازل 3 بخصوص كفاية رأس المال قبل وبعد معالجة أرباح القطع البنيوي غير المحققة) على (نسبة الاصول السائلة) للمصارف الخاصة السورية.

وبالتالي يمكن القول بناءً على النتيجة الإحصائية أنه عند تطبيق مقررات بازل 3 بخصوص معدل كفاية رأس المال، في حالة احتساب فروقات تقييم القطع البنيوي غير المحققة ضمن الأموال الخاصة الأساسية فإن هذا يؤثر في نسبة الأصول السائلة، وهذا الأثر ايجابي، وكذلك

الأمر في حال تم إدراج فروقات تقييم القطع البنيوي غير المحققة ضمن رأس المال المساند بحسب مقررات بازل 3، لن يتغير الأثر وسيبقى ايجابياً، وهذه النتيجة التي توصلنا إليها إحصائياً.

التساؤل الفرعي الثاني: هل تؤثر كفاية رأس المال وفق معايير بازل 3 في ربحية المصارف السورية التقليدية الخاصة وذلك قبل وبعد معالجة أرباح القطع البنيوي غير المحققة؟

للإجابة عن التساؤل السابق قمنا بحساب النماذج القياسية المذكورة سابقا:

- **نموذج الانحدار المجمع:**

الجدول (3-15) نموذج الانحدار المجمع للتساؤل الفرعي الثاني

Dependent Variable: ROA
Method: Panel Least Squares
Date: 10/26/22 Time: 18:03
Sample: 2012 2021
Periods included: 10
Cross-sections included: 11
Total panel (unbalanced) observations: 109

Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.6373	0.472779	0.032785	0.015500	BAZEL3
0.9836	0.020590	0.018274	0.000376	C

0.001185	Mean dependent var	0.002085	R-squared
0.189259	S.D. dependent var	-0.007242	Adjusted R-squared
-0.466005	Akaike info criterion	0.189943	S.E. of regression
-0.416622	Schwarz criterion	3.860393	Sum squared resid
-0.445978	Hannan-Quinn criter.	27.39725	Log likelihood
0.981746	Durbin-Watson stat	0.223520	F-statistic
		0.637334	Prob(F-statistic)

المصدر: من عمل الباحث باستخدام برنامج eviews

من الجدول السابق نجد أن العلاقة غير ذات دلالة احصائية بين المتغيرين (تطبيق معايير

بازل 3 بخصوص كفاية رأس المال قبل وبعد معالجة أرباح القطع البنيوي غير المحققة) و(العائد على الأصول) حيث ان قيمة Prob أكبر من 0.05 وقيمة معامل التحديد 0.002 اي ان متغير (تطبيق معايير بازل 3 بخصوص كفاية رأس المال قبل وبعد معالجة أرباح القطع البنيوي غير المحققة) يفسر 0.2% من التغيرات في متغير (العائد على الأصول).

- **نموذج الآثار الثابتة:**

الجدول (3-16) نموذج الانحدار المجمع للتساؤل الفرعي الثاني

Dependent Variable: ROA
Method: Panel Least Squares
Date: 10/26/22 Time: 18:04
Sample: 2012 2021
Periods included: 10
Cross-sections included: 11
Total panel (unbalanced) observations: 109

Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.9039	0.121071	0.059220	0.007170	BAZEL3
0.9647	0.044311	0.018301	0.000811	C

Effects Specification

Cross-section fixed (dummy variables)

0.001185	Mean dependent var	0.110669	R-squared
0.189259	S.D. dependent var	0.009817	Adjusted R-squared
-0.397717	Akaike info criterion	0.188328	S.E. of regression
-0.101422	Schwarz criterion	3.440339	Sum squared resid
-0.277559	Hannan-Quinn criter.	33.67560	Log likelihood
1.102041	Durbin-Watson stat	1.097341	F-statistic
		0.371685	Prob(F-statistic)

المصدر: من عمل الباحث باستخدام برنامج eviews

من الجدول السابق نجد أن العلاقة غير ذات دلالة احصائية بين المتغيرين (تطبيق معايير بازل 3 بخصوص كفاية رأس المال قبل وبعد معالجة أرباح القطع البنيوي غير المحققة) و(العائد على الأصول) حيث ان قيمة Prob أقل من 0.05 وقيمة معامل التحديد 0.110 اي ان متغير (تطبيق معايير بازل 3 بخصوص كفاية رأس المال قبل وبعد معالجة أرباح القطع البنيوي غير المحققة) يفسر 11.0% من التغيرات في متغير (العائد على الأصول).

للمفاضلة بين النموذجين تم استخدام اختبار Redundant Fixed Effects Tests المبينة نتائجه في الجدول الآتي:

الجدول (3-17) اختبار Redundant Fixed Effects Tests

Redundant Fixed Effects Tests Equation: Untitled Test cross-section fixed effects			
Prob.	d.f.	Statistic	Effects Test
0.3109	(10,97)	1.184338	Cross-section F
0.2495	10	12.556691	Cross-section Chi-square

المصدر: من عمل الباحث باستخدام برنامج eviews

من الجدول السابق نجد أن قيمة F تساوي 1.18 بدلالة احصائية أكبر من 0.05 وهذا يعني أن نموذج الاثار المجمع ملائم اكثر من نموذج الانحدار الثابتة.

إن قيمة Prob الخاصة F-statistic أكبر من 0.05 وهذا يدل على ان المعادلة غير مهمة احصائيا عند هذا المستوى, وقيمة معامل التحديد أي أن متغير (تطبيق معايير بازل 3 بخصوص كفاية رأس المال قبل وبعد معالجة أرباح القطع البنيوي غير المحققة) يفسر 0.2% من التغيرات في متغير (العائد على الأصول).

بناء على ما سبق:

نستنتج أن هناك أثر ذو دلالة احصائية (تطبيق معايير بازل 3 بخصوص كفاية رأس المال قبل وبعد معالجة أرباح القطع البنيوي غير المحققة) على (العائد على الأصول) للمصارف الخاصة السورية.

وبالتالي يمكن القول بناءً على النتيجة الإحصائية أنه عند تطبيق مقررات بازل 3 بخصوص معدل كفاية رأس المال، في حالة احتساب فروقات تقييم القطع البنيوي غير المحققة ضمن الأموال الخاصة الأساسية فإن هذا يؤثر في معدل العائد على الأصول، وهذا الأثر ايجابي، وكذلك الأمر في حال تم إدراج فروقات تقييم القطع البنيوي غير المحققة ضمن رأس المال المساند بحسب مقررات بازل 3، لن يتغير الأثر وسيبقى ايجابياً، وهذه النتيجة التي توصلنا إليها إحصائياً.

3-5- النتائج:

- هناك أثر لـ(تطبيق معايير بازل 2 بخصوص كفاية رأس المال قبل وبعد معالجة أرباح القطع البنيوي غير المحققة) على (نسبة الأصول السائلة) للمصارف الخاصة التقليدية السورية.
- لا يوجد أثر ذو دلالة احصائية (تطبيق معايير بازل 2 بخصوص كفاية رأس المال قبل وبعد معالجة أرباح القطع البنيوي غير المحققة) على (العائد على الأصول) للمصارف الخاصة السورية.
- يوجد أثر ذو دلالة احصائية (تطبيق معايير بازل 3 بخصوص كفاية رأس المال قبل وبعد معالجة أرباح القطع البنيوي غير المحققة) على (نسبة الاصول السائلة) للمصارف الخاصة السورية.
- هناك أثر ذو دلالة احصائية (تطبيق معايير بازل 3 بخصوص كفاية رأس المال قبل وبعد معالجة أرباح القطع البنيوي غير المحققة) على (العائد على الأصول) للمصارف الخاصة السورية.

3-6- التوصيات:

لا يمكن اقتراح توصيات دون الأخذ بعين الاعتبار الوضع الاقتصادي الحالي، والقرارات والقوانين الناظمة للعمل المصرفي والتي شهدت خلال الفترة الماضية تطورات كثيرة، لناحية التوجيهات الحكومية من خلال قرارات وتعاميم ناظمة للعمليات المتعلقة بالمصارف مثل عمليات تمويل المستوردات، وعمليات ضبط السيولة النقدية في السوق، وقرارات تقييد سقوف المنح الائتماني و توجيهه لقطاعات معينة.

من ناحية الأخرى، تأثير العقوبات أحادية الجانب المفروضة على معظم القطاعات الاقتصادية في الجمهورية العربية السورية، والتي تهدف إلى تأخير النمو وشل الحركة الاقتصادية، ولا يمكن أن ننكر أثرها السلبي على المصارف المحلية.

ما سبق يضع المصارف دائماً بمواجهة تحديات أكبر، وتتطلب جهود أكثر لمواكبة تطورات السوق والحاجات الاقتصادية والتوجيهات الحكومية، بما يصب بمصلحة البلد، ويسرع من دوران العجلة الاقتصادية حتى تصل البلد لمرحلة الاكتفاء الذاتي من انتاج القطاعات مستهدفة وتشجيع الصادرات (الزراعية والصناعية بالدرجة الأولى)، ما يسهم بتخفيف فواتير القطع المدفوعة للخارج، ويزيد من الإيرادات الداخلة و يعزز الاستقرار المالي و الاستقرار الاقتصادي في سورية.

بناءً على نتائج الدراسة العملية، ونتائج الدراسة التحليلية القياسية للمصارف المبحوثة، تبين وجود مستويات سيولة مرتفعة لدى المصارف غير مستثمرة، بالمقابل توجد منشآت حيوية سواء اندرجت ضمن المشاريع الصغيرة و المتوسطة أم ضمن فئة الشركات الكبرى المستهدفة بالتمويل بحسب التوجيهات الحكومية[1]، وهذه المنشآت بأمس الحاجة اليوم لمصادر تمويل داعمة للتمكن من التوسع في حال كانت قائمة، أو من ترميم المنشأة ومعاودة الإقلاع في حال كانت من المنشآت المتضررة ، حيث تم تشميل العديد من هذه المنشآت ضمن برامج الدعم من هيئة تنمية و ترويج الصادرات، بغرض تخفيض تكاليف الحصول على التمويل و تشجيعها للإقلاع و التوسع بالإنتاج.

فإذا، إحدى أهم التوصيات هي التوسع بالإقراض، وبالتأكيد ضمن سياسة مخاطر ائتمانية حكيمة، ما سيسهم في زيادة الأرباح للمصارف و التي ستسهم في إطفاء الخسائر المدورة و تعزز الأموال الخاصة الاساسية وترفع سويتها من خلال احتجاز هذه الأرباح وتدويرها وبالتالي

ارتفاع معدلات كفاية رأس المال ، إلى أن تصل للقدرة على القيام بتوزيعات أرباح مجزية على المساهمين.

إن التوسع بالإقراض سيكون له عدة آثار إيجابية على منحيين كالتالي :

على المنحى الاقتصادي الكلي:

- ✓ زيادة الانتاج من سلع أساسية وبالتالي ضمان توفرها في السوق المحلي بأسعار مناسبة و تخفيف فاتورة الاستيراد للبضائع المشابهة المستوردة.
- ✓ تصدير الفائض ما يسهم بزيادة الإيرادات من القطع الأجنبي
- ✓ وبالتالي تخفيف العجوزات في الموازنة العامة تدريجيا و ضمان استقرار السوق و النقد على حد سواء

على منحى القطاع المصرفي:

- ✓ ستتعزز الإيرادات من عوائد الإقراض (الفوائد)
- ✓ ستتعزز الإيرادات من العمولات على اعتبار أن التوسع سيسهم بزيادة عدد الحسابات المصرفية المفتوحة و استقطاب شرائح أوسع و بالتالي زيادة العمليات المصرفية من تحويلات و إبداعات و عمليات دفع الكتروني .... إلخ.

من ناحية أخرى، لابد للمصارف من زيادة رأس مالها الأساسي والمدفوع ليصبح بالحد الأدنى 10 مليار ليرة سورية حسب القانون رقم 3 تاريخ 2010/01/04 الصادر عن رئيس الجمهورية العربية السورية، حيث لازالت رؤوس أموال معظم المصارف السورية أقل من السقف المطلوب،

وزيادة رأس المال ستسهم بشكل ملحوظ و فوري بتحسين معدلات كفاية رأس المال لمستويات أفضل.

من ناحية أخرى، قيام المصارف بتوزيع مخاطر التوظيفات بطريقة مثلى تسمح لها بالحصول على إيرادات أعلى بمخاطر معتدلة، كي لا تتأثر اصولها بزيادة نسب الترجيح بالمخاطر بقيم متطرفة لمنحى الزيادة، وهنا يأتي دور إدارات المخاطر في المصرف "الإئتمانية والتشغيلية"، إضافة إلى إدارة الائتمان و إدارة الخزينة بالدرجة الأولى.[1]

[1] تعليمات مصرف سورية المركزي لخصوص استئناف منح التسهيلات الائتمانية رقم 16/4774/ص تاريخ 2020/09/08 و قرار مجلس النقد و التسليف بخصوص منح التسهيلات الائتمانية لبعض المشاريع الصناعية ولمشاريع الطاقة المتجددة دون التقيد بسقوف الإقراض المحددة بموجب القرار 4774 لعام 2020.

المراجع:

المراجع العربية:

- أبو رحمة، سيرين، 2007، اتفاقية بازل المضمون الاهمية الأبعاد التأثيرات، بحث مقدم لعمادة الدراسات العليا، كلية التجارة، الجامعة الاسلامية، فلسطين.
- اسماعيل، محمود، محمود، منصور، 2021، أثر التكامل بين معدل كفاية رأس المال والرافعة المالية طبقاً لاتفاقية بازل 3 على الاستقرار المالي للبنوك، المجلة الأكاديمية للبحوث التجارية المعاصر، المجلد الأول، العدد 1.
- إضاءات في بازل الأولى وبازل الثانية، نشرة توعوية، معهد الدراسات المصرفية، السلسلة الخامسة، الكويت.
- إضاءات في بازل الثالثة، نشرة توعوية، معهد الدراسات المصرفية، السلسلة الخامسة، الكويت.
- بروسلي، أماني، 2008، التصنيف الائتماني وعلاقته باتفاقية بازل 2، كابيتال ستاندر دز، الكويت.
- بشلم، لويزة، بوسعدية، بشرى، 2019، أثر تطبيق معايير السيولة وفق بازل3 على ربحية البنوك الإسلامية– دراسة تحليلة لمجموعة من البنوك الإسلامية السعودية، رسالة ماجستير تخصص اقتصاد نقدي وبنكي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد الصديق بن يحي، جيجل، الجزائر.
- بشلم، لويزة، بوسعدية، بشرى، 2019، أثر تطبيق معايير السيولة وفق بازل 3 على ربحية البنوك التقليدية– دراسة تحليلي لمجموعة من البنوك الإسلامية السعودية، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد الصديق بن يحيى جيجل، الجزائر.
- بن قرينة، حليمة،2016 ، دراسة أثر مؤشرات الأداء المالي على القيمة السوقية للسهم– دراسة حالة بورصة قطر للفترة 2010– 2015، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح– ورقلة، الجزائر.

- بن معمر، علي، جيلالي، عمير، 2020، معايير لجنة بازل في ظل إدارة المخاطر الائتمانية– دراسة حالة مجموعة من البنوك الجزائرية، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، المجلد 13، العدد 1.
- البنك المركزي المصري – قطاع الرقابة و الاشراف (التعليمات الرقابية بشأن إدارة مخاطر السيولة وفقاً لمقررات بازل 3)
- تومي، ابراهيم، 2008، النظام المصرفي الجزائري واتفاقيات بازل– دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية والشركة الجزائرية للاعتماد الايجاري، رسالة ماجستير في النقود والتمويل، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر.
- جمعة، السعيد فرحات، 2000، الأداء المالي لمنظمات الأعمال، دار المربخ للنشر، القاهرة.
- حفصي، رشيد، 2011، تقييم الاداء المالي للمؤسسات المسعرة في بورصة الجزائر، رسالة ماجستير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر.
- حفصي، رشيد، دادن، عبد الوهاب، 2014، تحليل الأداء المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية باستخدام طريقة التحليل العاملي AFD،، جامعة غرداية، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، العدد2، المجلد 7.
- حفيظ، أسماء، 2020، تحديات تطبيق معايير بازل 3 في البنوك، رسالة ماجستير تخصص اقتصاد نقدي وبنكي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، الجزائر.
- حمزة، علي، 2015، دراسة أثر تطبيق معايير لجنة بازل على تحسين الأداء المصرفي بالتطبيق على المصارف الإسلامية، رسالة ماجستير ، كلية الاقتصاد، جامعة القاهرة، مصر.
- الخطيب، سمير، 2005، قياس وإدارة المخاطر بالبنوك: منهج علمي وتطبيق عملي، منشأة المعارف، الاسكندرية، مصر.
- داود، محمد، 2017، أثر محددات كفاية رأس المال في درجة الأمان المصرفي للبنوك التجارية السورية– دراسة تطبيقية على البنوك التجارية السورية المدرجة في سوق دمشق

للأوراق المالية، رسالة ماجستير في المصارف والتأمين، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، سورية.

- داود، محمد، 2017، أثر محددات كفاية رأس المال في درجة الأمان المصرفي لبنوك التجارية السورية– دراسة تطبيقية على البنوك التجارية السورية المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية، رسالة ماجستير في العلوم المالية والمصرفية، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، سورية.
- دزايت، خديجة، معطالله، مبروكة، (2013). تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية– دراسة حالة شركة البناء للجنوب والجنوب الكبير بورقلة، رسالة ماجستير تخصص مالية المؤسسة، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر.
- السخري، كريمة، 2017، تقييم الأداء المالي للبنوك الإسلامية والبنوك التقليدية باستخدام النسب المالية لعينة من البنوك العاملة بالجزائر خلال الفترة 2010–2015، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر.
- شهاب الدين، ابتسام، 2016، الحصة السوقية للتسهيلات المصرفية وأثرها على ربحية البنوك التجارية الأردنية، رسالة ماجستير، كلية الأعمال، جامعة الشرق الأوسط، الأردن.
- صادق، مدحت، 2001، أدوات وتقنيات مصرفية، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الاولى، القاهرة، مصر.
- الضوابط الرقابية الخاصة بمعيار كفاية رأس المال وفق متطلبات بازل 3، دائرة مراقبة الصيرفة، البنك المركزي العراقي، العراق.
- عبد الرحمن، نجلاء، النفيعي، ربا، 2020، أثر التحديات المالية على البنوك لمواجهة متطلبات معايير بازل IV: دراسة مطبقة على البنك الأهلي التجاري في المملكة العربية السعودية، مجلة رماح للبحوث والدراسات، العدد 42.
- عبد العال، حماد، 2003، التطورات العالمية وانعكاساتها على أعمال البنوك، الدار الجامعية، مصر.

- عبد العزيز، طيبة، مرايمي، محمد، 2008، بازل 2 وتسيير المخاطر المصرفية في البنوك الجزائرية، مداخلة مقدمة إلى الملتقى العلمي الدولي الثاني حول إصلاح النظام المصرفي الجزائري في ظل التطورات العالمية الراهنة، جامعة ورقلة، يومي 11-12 آذار.
- عزوز، بشرى، قراس، رمزي، 2019، مساهمة المؤشرات المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية- دراسة حالة المركب الصناعي التجاري الحضنة المسيلة، رسالة ماجستير تخصص محاسبة، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة مجمد بوضياف، المسيلة، الجزائر.
- عشي، عادل، 2002، قياس الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية قياس وتقييم- دراسة حالة مؤسسة صناعات الكوابل ببسكرة 2000-2002، رسالة ماجستير تخصص تسيير المؤسسات الصناعية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة مجمد خيضر بسكرة، الجزائر.
- علي، سهير، 2010، أثر استخدام مبدأ استخدام محاسبة المسؤولية على تقويم الأداء المالي- دراسة حالة الهيئة القومية للكهرباء، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الدراسات التجارية، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، السودان.
- لجة بازل، مقرر إدارة المؤسسات المالية، معهد هبة، سورية، 2021.
- المبادئ الأساسية للرقابة المصرفية الفعالية الصادرة عن لجمة بازل للرقابة المصرفية، مرتجم للعربية، صندوق النقد العربي، 2014.
- مجلس النقد و التسليف – التعليمات الخاصة بتحديد نسبة كفاية الأموال الخاصة
- مجلس النقد و التسليف – قرار رقم 588/م ن/ب4 (إدارة السيولة في المصارف العاملة في الجمهورية العربية السورية)
- محمد، طه، 2020، الإصلاح المصرفي للبنوك الإسلامية والتقليدية في ضوء مقررات بازل 3، دار التعليم العالي، الطبعة الأولى، الاسكندرية، مصر.
- المطيري، مشعل، (2011). تحليل وتقييم الأداء المالي لمؤسسة البترول الكويتية، رسالة ماجستير تخصص محاسبة، كلية الأعمال، جامعة الشرق الأوسط، الأردن.

المراجع الأجنبية:

- Adamgbo, S.L.C., Toby, A. J., Momodu, A.A., & Imegi, J.C, 2019, The Effect of Capital Adequacy on Credit Risk Management among Commercial Banks in Nigeria; Within the Basel Capital Adequacy Framework. International Journal of Contemporary Research and Review, Vol. 10, No. 7.
- Alexander, C, Sheedy ,E, (2008). The Professional Risk Management Guide To Finance Theory Application. PRMIA, USA
- Al-Ghanimi, F, 2022, The General Framework of Basel Standards and Its Impact on Banking, International Journal of Al-Turath In Islamic Wealth And Finance, Vol. 3 No. 1
- Ansary, O, hafez, H, 2015, Determinants of capital adequacy ratio: An empirical study on Egyptian banks, Corporate Ownership & Control / Volume 13, Issue 1.
- Bâle, J, 2001, Trois Questions Clé, Banque Magazine, N0 625, Mai.
- Basel Committee on banking supervision, 2008, Principles for sound liquidity risk management and supervision", Bank for international settlements, Switzerland.
- BOKHARI, H. I.; ALI, M. S.; SULTAN, K. (2013).Determinants of Capital Adequacy Ratio in Banking Sector an Empirical Analysis from Pakistan, Academy of Contemporary Research Journal. (Vol. 2. No. 1.
- Cheema, A; Abbas, M. 2017. Organizational Culture Impact on Banking Performance in Presence of Organizational Commitment:

A Case of Banking Sector of Pakistan. International Journal of Applied Business and Economic Researc, V. 15, N. 18.

- Harzi, A., 2011, The Impact of Basel III on Islamic Banks:A Theoretical Study and Comparison with Conventional Banks. Paper presented at the research chair "ethics and financial norms" of University Paris 1 La Sorbonne and the King Abdul University (Jeddah).
- **https://www.investopedia.com/**
- Jones, Garth R. & George, Jennifer M., 2004, Essentials of Contemporary Management . Boston: McGraw Hill Irwin.
- Kamaruddin B , Mohd R , 2013, Camel Analysis Of Islamic Banking And Conventional Banking In Malaysia. Business and Management, Quarterly Review, 4(3&4)
- Mahfouz, M; Muhumed, D. 2020. Linking organizational culture with firm financial performance: A literature review. Bussecon Review of Social Sciences, V. 2 N. 1.
- Napompech, K, 2012, Effects of Working Capital Management on the Profitability of Thai Listed Firms. International Journal of Trade, Economics and Finance , 3.
- Osama, M, A. Salah, M, G. 2022, Enhancing financial performance of the banks: the role of customer response and operations management", Enad and Gerinda Journal of Innovation and Entrepreneurship, Vol. 11, No. 28.

- Poster, H., Streib, G, 2005. Elements of Strategic Planning and Management in Municipal Government: Status After Two Decades, Public Administration Review, Vol.65 No.1.
- Thoa, PH, Anh, N, 2017, The Determinants of Capital Adequacy Ratio: The Case of the Vietnamese Banking System in the Period 2011-2015, VNU Journal of Science: Economics and Business, Vol. 33, No. 2.
- Usama, B, Lestari, H, Puspa, T, 2019, Determinants of capital adequacy ratio on banking industry: Evidence in Indonesia Stock Exchange, Jurnal Keuangan dan Perbankan, 23(3).
- Verma, E,2021, Financial Performance: Understanding The Concepts And Its Areas, Simplileran.com.
- Wau R, Syarifuddin A, Herwanto R, 2017, Analysis Perbandingan Economic Value Added (Eva) Dan Return On Investment (Roi) Dallam Menial Kieran Keuangan Sub Sector Farms Yang Thereafter Di Bursa Feke Indonesia. JOURNAL OF BUSINESS STUDIES.

Syrian Arab Republic

Ministry of Higher Education And Scientific Research

Higher Institute of Business Administration

A project prepared to obtain a master's degree qualification and specialization in business administration / EMBA/ Financial Management

Titled

The impact of capital adequacy according to Basel II and Basel III standards on the financial performance of banks

(A comparative study in the traditional Syrian private banks)

Done by: Nakhle Al Mahfoud

Supervision by: Dr. Manal Al Mously

2022